جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنين بدسوق

مجلة الدراية
https://drya.journals.ekb.eg

مجلة الدراية
مجلة علمية محكمة ربع سنوية

العدد الخامس والعشرين [أكتوبر ٢٠٢٤م]

"الحكم بالإدراج عند الحافظ محمد بن وضّاح المتوفى سنة ٢٨٧هـ" دراسة نقدية

إعداد الباحث

الدكتور / خالد عبد المنعم محمد طه

مدرس الحديث وعلومه بدمياط الجديدة جامعة الأزهر

الحكم بالإدراج عند الحافظ محمد بن وضّاح
دراسة نقدية

خالد عبد المنعم محمد طه

قسم الحديث وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمياط الجديدة، جامعة الأزهر، مدينة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: khaledTaha.33@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

كان لعلماء الأندلس إسهامات جليلة في خدمة السنة، وكان من بين هؤلاء الحافظ محمد بن وضّاح، وقد أصدر أحكامًا على بعض ألفاظ الحديث بأنّها مدرجة، وتعقّبه العلماء أحيانًا، وسكتوا عن أحكامه أحيانًا أخرى، وقد نصّ العلماء على أنّه كان كثير الحكم بالإدراج على حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وقد قصدت في هذا البحث إلى جمع أحكام الحافظ محمد بن وضّاح في هذا البحث وأبيّن ما فيها من خلال التحليل، والوصف، والدراسة، والأسباب الدافعة له على هذه الأحكام، وبيان الصواب فيها من غيره، وتأتي أهمية الموضوع في تحقيق القول في الأحاديث التي حكم عليها محمد بن وضّاح بأنَّها مدرجة، وكان من أسباب اختياري للموضوع نصُ العلماء على أنّ ابن وضاح كان كثير الحكم على ألفاظ الحديث بأناه مدرجة، وهدف البحث هو جمع هذه الأحاديث وبيان الصواب فيها، ومن أبرز الصعوبات التي واجهتني أنّه لم يُطبع من كتب ابن وضاح إلا البدع فقط، وقد اشتمل المبحث الأول على ترجمة ابن وضاح، وتعريف الحديث المدرج، وطريق معرفته، والمبحث الثاني: الأحاديث التي حكم عليها ابن وضّاح بالإدراج، وكان من أهم النتائج: أنّ أكثر الأحاديث التي حكم ابن وضّح على ألفاظها بأنّها مدرجة في الصحيحين، وأنّ ابن وضّاح كان كثير الحكم بالإدراج، وهذا القول ذكره تلميذه أحمد الجبّاب وابن الفرضي، وهو صحيح بالأمثلة التطبيقية، والدراسة العملية، والتوصية أنْ يهتم الباحثون بتحقيق القول في الغلط والتصحيف عند ابن وضّاح.

الكلمات المفتاحية: **الحكم ، الإدراج ، الحافظ محمد بن وضّاح، نقدية.**

The ruling on inclusion according to Al-Hafiz Muhammad bin Wadah Critical study

Khaled Abdel Moneim Mohamed Taha.
Department of Hadith and its Sciences, College of Islamic and Arab Studies in New Damietta, Al-Azhar University, Mansoura City, Arab Republic of Egypt.

Email: edu.eg .khaledTaha.33@azhar

Abstract:
Andalusian scholars made great contributions to serving the Sunnah, and among them was Al-Hafiz Muhammad Ibn Wadah, who issued rulings on some words of the hadith as being inserted, and scholars sometimes followed him, and were silent about his rulings at other times. Scholars have stated that he often ruled on insertion of the hadith of the Messenger of God, may God bless him and grant him peace. In this research, I intended to collect the rulings of Al-Hafiz Muhammad Ibn Wadah in this research and clarify what is in it through analysis, description, study, and the reasons that prompted him to make these rulings, and clarify what is correct in them from others. the importance of the topic comes in verifying the statement on the hadiths that Muhammad Ibn Wadah ruled as being inserted, and one of the reasons for my choosing the topic was the scholars' statement that Ibn Wadah often ruled on the words of the hadith as being inserted, and the goal of the research is to collect these hadiths and clarify what is correct in them. One
of the most prominent difficulties that I faced was that only innovations were printed from Ibn Wadah's books. The first section included a biography of lbn Wadah, a definition of the inserted hadith, and the way to know it. The second section included the hadiths that lbn Wadah ruled on it by insertion, and one of the most important results was the most of hadiths whose wording Ibn Wadah ruled were inserted in the two Sahihs, and that lbn Wadah often ruled by insertion, and this statement was mentioned by his student Ahmad al-Habbab and lbn al-Fardhi, and it is correct with practical examples, practical study, and the recommendation is that researchers
should pay attention to verifying the statement on error and misprinting according to lbn Wadah.
Keywords: Judgment , Inclusion , Al-Hafiz Muhammad bin Wadah , Criticism.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إنِ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) سورة النساء الآية رقم [1].

وبعد

لقد تكفل الله سبحانه بحفظ الشريعة الإسلامية وإقامة دينه في كل أصقاع المعمورة فقال سبحانه ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ [الحجر: ٩]، ومن عظيم حكمة الله ومنته على عباده أنّه لما حفظ القرآن حفظ السنة التي هي شارحة ومفصلة، وموضحة له كما قال في كتابه: ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا** ﴾ [الحشر:٧]، وقال: ﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** ﴾ [الأحزاب:٢١]. فأكمل الله عز وجل لنا الدين وأتم علينا النعمة، فقال تعالى: **{الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا}** [المائدة من الآية:٣].

وكان من مظاهر حفظ الشريعة، والسنة النبوية المطهرة أنّ قيّض الله -سبحانه وتعالى- لها زمرةً من أهل الفضل والعلم في كل عصر ومصر، يذبون عنها تحريف الغاليين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وقد كتبوا في كل ما يتعلق بعلوم السنة النبوية، وفصّلوا القول في صغيرها، وكبيرها، وبيّنوا المعاني وما يتعلق بدقائق الألفاظ، وأسهبوا في إيضاح الأحكام الفقهية وبيّنوا ما يتعلق بدقائق الإسناد أيضًا، وقد مَيَّزوا صحيحها من سقيمها،

وبينوا المقبول منها والمردود، وقد تتابعت جهود علماء المسلمين في خدمة السنة النبوية فترك العلماء لنا كنوزًا كثيرةً ومؤلفات ومصنفات تفوق الحصر وليس ذلك لأمة من الأمم إلا هذه الأمة التي تكفّل الله لها بما تكفّل من الحفظ.

وقد انتشر علماء الحديث في كل البلاد حتى بلاد الأندلس[١] غربًا، فكان بها جماعة من رواة الحديث وحفّاظ الأثر ممن لهم نصيب وافر وحظٌ كبير في خدمة السنة النبوية المطهرة، وكان من بين هؤلاء الحافظ محمد بن وضّاح صاحب الجهد الذي لا يخفى في نشر السنة في ربوع بلاد الأندلس والمغرب العربي، غير أنّه كغيره من أهل العلم وسائر الناس يخطئ ويصيب، فاجتهد في بعض الأحكام على الأحاديث النبوية فأصدر أحكامًا على بعض ألفاظ الحديث بأنّها مدرجة، وقد تعقّبه العلماء أحيانًا، وأظهروا أنّ الصواب في غير ما قاله وسكتوا عن أحكامه أحيانًا أخرى، وقد نصّ المؤرخون في ترجمته على أنّه كثير الحكم بالإدراج على حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وقد قصدت في هذا البحث أن أميط اللثام، وأكشف النقاب عن أحكام الحافظ محمد بن وضّاح وأجمعها في هذا البحث وأبيّن ما فيها من خلال التحليل والوصف والدراسة، والأسباب الدافعة له على هذه الأحكام، وبيان الصواب فيها من غيره، وإظهار تعقبات العلماء عليه، والاستدراك الذي استدركوه على ما حكم به على بعض ألفاظ الحديث بأنها مدرجة.

(١) بلاد الأندلس: هي بلاد إسبانيا، والبرتغال حاليًا، وهي أشهر من أن تُذكر.

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية الموضوع في عدة أمور يمكن تلخيصها في الآتي:

١- يعد محمد بن وضّاح أحد علماء الحديث بالأندلس، وأحد رجاله الذين نشروه في ربوعها.

٢- تحقيق القول في الأحاديث التي حكم عليها محمد بن وضّاح بأنَّها مدرجة.

٣- إبراز جهود علماء الحديث في التعقّب والاستدراك نصرةً للشريعة والسنة المطهّرة.

٤- إظهار شخصية محمد بن وضّاح العلمية من خلال ترجمته.

أسباب اختياري للموضوع:

١- خدمة السنة النبوية المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام، أرجوا النفع بذلك يوم القدوم على الله سبحانه وتعالى، وأن ننال شفاعته صلى الله عليه وسلم.

٢- البحث في أحكام الإدراج عند محمد بن وضّاح لم تطرقه أيدي الباحثين بحسْب ما اطلعت عليه.

٣- قرأت قول ابن الفرضي[١]: وكان ابن وضاح كثيرًا ما يقول: ليس هذا من كلام النبي -صلى الله عليه وسلم- في شيء، وهو ثابت من كلامه -صلى الله عليه وسلم-، وله خطأ كثيرٌ محفوظٌ عنه، وأشياء كان يغلط فيها ويصحفها، وكان لا علم له بالفقه ولا بالعربية! [٢]. فأردت أن أحقق القول في المسألة وأبيّن وجه الصواب فيها من خلال التطبيق العملي.

---

(١) عَبْد اللَّه بْن مُحَمَّد بْن يوسف بْن نصر، الحافظ أبو الوليد ابن الفَرَضيّ القُرطبي. [المتوفى: ٤٠٣ هـ] مصنّف "تاريخ الأندلس". تاريخ الإسلام ت بشار (٩/ ٥٩).

(٢) تاريخ علماء الأندلس (٢/ ١٨). تاريخ الإسلام ت بشار (٦/ ٨٢٨).

أهداف الموضوع:

١- تسليط الضوء على أحد علماء الأندلس وأحكامه بالإدراج على بعض الأحاديث.

٢- جمع الأحاديث التي حكم عليها محمد بن وضّاح بأنّها مدرجة من كتب الشروح التي هي مظانّ مادة البحث.

٣- بيان الصواب من غيره في أحكام محمد بن وضاح على بعض ألفاظ الحديث بأنّها مدرجة.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتفتيش في المكتبات، والمواقع البحثية على الشبكة العنكبوتية، لم أقف على من أفرد هذا البحث بالكتابة والتصنيف، غير أنّ علماء الحديث كابن عبد البر، وابن حجر وغيرهما يذكرون في شروحهم الأحاديث التي حكم عليها الحافظ محمد بن وضّاح بأنّ بعض ألفاظها مدرجة.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

لا شك أنَّ هذا البحث لم يكن مذلّلًا للحصول على معلومات كافية فالحافظ محمد بن وضّاح على كثرة مؤلفاته ليس له مصنفات مطبوعة غير كتاب البدع وله أكثر من طبعة، وقد فتّشت ما بين دفتيه فلم أقف فيه على حديثٍ واحدٍ حكم عليه محمد بن وضّاح بأنّه مدرج، فاعتمدت على كتب شروح الحديث فقلّبْت النظر فيها حتى أتمكن من جمع مادة علمية تكفي للوقوف على حقيقة المعلومة التي ذكرها ابن الفرضي من كثرة حكم ابن وضّاح على الألفاظ النبوية بالإدراج، وقد استطعت -بفضل الله سبحانه- أنْ أقف على بضعة أحاديث حكم الحافظ ابن وضّاح على بعض ألفاظها بأنّها مدْرجة، وكان مظنّة الوقوف على أحكامه هذه المصنفات التي اعتنت بكتب المالكية كالتمهيد وغيره، وسيأتي تفصيل ذلك في أثناء البحث، لأنّ

الحافظ محمد بن وضّاح كان يتعقب على يحيى بن يحيى الليثي راوي الموطأ عن مالك [١].

وكثيرًا ما يُصلح في أحاديث الموطأ من رواية يحيى بن يحيى، وقد أشار القاضي عياض إلى هذا فقال: فأما الجسارة فخسارة فكثيرًا ما رأينا من نبَّه بالخطأ على الصواب فعكس الباب، ومن ذهب مذهب الإصلاح والتغيير فقد سلك كل مسلك في الخطأ ودلّاه رأيه بغرور، وقد وقفت على عجائب في الوجهين وسنُنبِّه من ذلك على ما توافيه العبر وتحقق من تحقيقه أن الصواب مع من وقف وأجحم لا مع من صمم وجسر، وتتأمل في هذه الفصول ما تكلمنا عليه وتكلم عليه الأشياخ والحفاظ فيما أصلحه أبو عبد الله بن وضاح في الموطأ على يحيى بن يحيى فيمن تقدم، وعلى ما أصلحه القاضي أبو الوليد الكناني[٢] على هذه الكتب فيمن تأخر وإظهار الحجج على الغلط في كثير من ذلك الإصلاح، وبيان صحة الرواية في ذلك من الأحاديث الصحاح [٣].

خطة البحث وطريقته:

اشتملت الخطة على مقدمة، وتمهيد، ومبحثان، وفي المقدمة: أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، والصعوبات التي واجهت الباحث، ثم التمهيد.

---

(١) يحيى بْن يحيى بْن كثير بْن وسلاس بن شملال بن منغايا الْإِمَام، أَبُو محمد البربريّ المَصْمُوديّ الليثيّ، مولى بني ليث، الأندلسيّ القُرْطُبيّ الفقيه. تُوُفِيّ فِي سنة أربع وثلاثين ومائتين،: وقيل: سنة ثلاث. تاريخ الإسلام (٥/ ٩٧٢).

(٢) هشام بن أحمد بن خالد بن سعيد، أبو الوليد الكِنانيّ الطُّلَيْطُلِيّ، ويُعرف بالوَقَّشِيّ، [المتوفى: ٤٨٩ هـ] سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٩/ ١٣٤).

(٣) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ٤).

المبحث الأول: ترجمة ابن وضاح، وتعريف الحديث المدرج، وطريق معرفته وفيه مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ومولده ونسبته، ورحلاته، وشيوخه، وتلاميذه.

المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه، ومؤلفاته ووفاته.

المطلب الثالث: تعريف الحديث المدرج لغة واصطلاحًا، وأسبابه، وحكمه.

المطلب الرابع: أهم المؤلفات في الحديث المدرج، وطريق معرفته.

المبحث الثاني: الأحاديث التي حكم عليها ابن وضّاح بالإدراج، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: حديث أبي سعيد الخدري: «إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ المُؤَذِّنُ».

المطلب الثاني: حديث ابن عمر: « مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا – أَوْ شَقِيصًا – فِي مَمْلُوكٍ ».

المطلب الثالث: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِاليَمِينِ».

المطلب الرابع: حديث أبي هريرة: «يَوْمَ الجُمُعَةِ فِيهِ سَاعَةٌ، لاَ يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ، ».

المطلب الخامس: حديث أم سلمة:« أنها قَالَتْ، حِينَ ذُكِرَ الْإِزَارُ: فَالْمَرْأَةُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ ».

المطلب السادس: حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَر: «مَا حَقُّ امرِىءٍ مُسْلِمٍ، لَهُ شَيءٌ يُوصَي فِيهِ».

المنهج المتبع وطريقة تنفيذ البحث:

يتلخص منهجي في البحث فيما يلي:

اعتمدت على المنهج الاستقرائي؛ لجمع المادة العلمية المتعلقة بأحكام ابن وضاح على ألفاظ بعض الأحديث بأنّها مدرجة.

واعتمدت أيضًا المنهج الوصفي والتحليلي من خلال الشرح والبيان لأحكام ابن وضّاح على بعض ألفاظ الأحاديث بأنّها مدْرجة.

وكان هذا من خلال الخطوات الآتية:

- جمْعُ النصوص الواردة عن ابن وضّاح في أحكامه بالإدراج.
- جعلت كل حديث في مطلب على حدة.
- أذكر إسناد الحديث موطن البحث؛ لأبين التخريج وغير ذلك مما له صلة بالبحث.
- أصدّر المسألة بقول الإمام ابن وضّاح من خلال المصادر الوسيطة التي نقلت عنه حكمه، ثم أقوم بدراسة قول الإمام ابن وضّاح من خلال بيان تفرّده بالحكم أو موافقة غيره له، وكشف المتابعات للرواة لدفع تفرد أحد الرواة بلفظة مدرجة، ثم أذكر الترجيح بحسْب ما تيسّر جمعه من معلومات.
- إذا لم أقف على كلامٍ للعلماء في المسألة أجتهد في بيان الوجه الراجح.
- أذكر الأسباب المحتملة للحكم على الحديث بالإدراج عند ابن وضّاح، وإنما قلت بأنها محتملة؛ لأني لم أقف له على مصنفات مطبوعة خلا كتاب البدع، وأما إذا نصّ أحدٌ من أهل العلم على أسباب ابن وضّاح في حكمه بالإدراج فهذا واضح لا خفاء فيه.
- قمت بتوثيق النصوص من مصادرها الأصلية المعتبرة في كل تخصُصٍ وفنّ.
- أترجم للأعلام غير المشهورين.
- الأحاديث الواردة في البحث إذا كانت في الصحيحين أو أحدهما فإني أكتفي بذلك.
- إذا لم يكن الحديث في الصحيحين أو أحدهما فإني أجتهد في دراسته والحكم عليه، أو أذكر أحكام العلماء عليه.

- أختم البحث بخاتمة أبيِّن فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها، وأهم **التوصيات.**
- أختم البحث بفهرس للموضوعات، لتيسير الوصول إلى المعلومات بسهوله.
- أذكر بيانات جريدة المصادر والمراجع (اسم الناشر، الطبعة، تاريخها، مكانها) في آخر البحث، ولا أذكره في أثناء البحث خوفًا من إطالة الحاشية.

التمهيد

تعدّ الدراسات التطبيقية لأحكام العلماء الطريقة المثلى لكشف الحقائق من خلال الأدلة العملية، وسبْر المطلوب حول فكرة البحث حتى نصل إلى أقرب نتيجة ممكنة تعبّر عن وجه الحقيقة، ومن هنا كان الانطلاق لفكرة البحث فما قاله ابن الفرضي –وقد سبق– أن الحافظ محمد بن وضّاح كان كثير الحكم بالإدراج وكان قوله مجانبًا للصواب، وما أشار إليه القاضي عياض أنّ ابن وضّاح كثيرًا ما يصلح في رواية يحيى بن يحيى الليثي في روايته عنه للموطأ، والصواب في غير ما أصلحه، بل واعتماده في إصلاحه على فهمه، وليس على الرواية دفعه إلى مجانبة الجادة، وسلوك غير الصواب، فأتت هذه الدراسة؛ لتكشف النقاب عن تلك الأحكام، ولما كان البحث متعلقًا بشخصية من أوائل المحدثين في الأندلس كان لابد من ترجمة موجزة له لإظهار فضْل الرجل، وبيان علمه وحفظه، ثم التعريج بعد ذلك على الحديث المدرج؛ لأنّ مدار أحكام ابن وضّاح عليه وهو صُلب البحث فكان لزامًا التعريف بالمدرج، وأشهر المؤلفات فيه، وطريقة معرفة المدرج عند المحدثين، وهذا فيما يتعلق بالدراسة النظرية لهذا البحث.

أما عن الدراسة التطبيقية، فأول ما يتبادر إلى الذهن البحث في مؤلفات الرجل ولكن ابن وضّاح ليس له كتب مطبوعة خلا كتاب البدع له، وليس فيه حكم واحدٌ بالإدراج، كما ذكرت آنفًا؛ ولذا قمت بالتفتيش في كتب الشروح المختلفة، بل وكتب الرجال والتراجم أيضًا عسى أني أظفر بشئ يفيد في مادة البحث فاتسعت الدائرة البحثية، ومع ذلك لم أظفر إلا بستة أحاديث فقط، لم يوافق ابن وضّاح أحدٌ من علماء الحديث في الحكم بالإدراج على بعض ألفاظها إلا في حديثٍ واحدٍ، ولم يكن قولهم بالصواب، وأكثر الأحاديث التي حكم على ألفاظها بأنّها مدرجة هي في الصحيحين، وهذا وحده دليل قوة على ضعف ما حكم به ابن وضّاح، فالصحيحين لهما مكانة

ومنزلة سامية لاتخفى في نفوس كل أهل الإسلام من العلماء، والعامة، وهذه الأحاديث الستة التي هو محور البحث وإن كانت قليلة إلا أنّها كاشفة عن ما ذكره ابن الفرضي وغيره أنّ ابن وضّاح كان كثير الحكم بالإدراج في غير صوابٍ، وأنّه كان يُعاب عليه ذلك، وعسى أن تجود يدُ القدر يومًا بالعثور على كتب الرجل ومصنفاته وأن ترى نور الطباعة فتزداد المنفعة، ولعلّ ما فيها يزيد إلى هذا البحث رصيدًا وحظًا.

المبحث الأول: ترجمة ابن وضاح، وتعريف الحديث المدرج، وطريق معرفته وفيه مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ومولده، ونِسْبته، ورحلاته، وشيوخه، وتلاميذه.

اسمه، ونسبه، وكنيته، ومولده، ونسْبته: هو محمد بن وضّاح بن بَزَيع[١]، مولى عَبْد الرَّحْمَن بْن معاوية الدّاخل، أبو عبد الله الأموي المروانيّ القُرْطُبيّ الحَافِظ.

مولده: قَالَ: وُلدت سنة تسعٍ وتسعين ومائة، أَوْ سنة مائتين بقرطبة [٢].

رحلاته وشيوخه: رحل إلى المشرق رحلتين إحداهما: سنة ثمان عشرة ومائتين لقى فيها سعيد بن منصور، وآدم بن أبي إياس، ويحيى بن مَعِين، وأحمد بن حنبل، وزُهَير بن حَرْب، وإبْراهيم بن حَسَّان وغيرهم ولم يكن مذهبه في رحلته هذه طلب الحديث، وإنما كان شأْنه الزهد، وطلب العُبَّاد، ولو سمع في رحلته هذه لكان أرفع أهل زمانه درجة، وأعلاهم إسنادًا. وكانت رحلته هذه قبل رحلة بَقِيّ بن مخْلَد، ورحل رحلةً ثانيةً فسمع فيها: من إسماعيل بن أبي أُوَيْس، ويعقوب بن حُمَيد، ونصر بن مَهَاجر، وحرملة بن يحيى، ومحمد بن عبد الرحيم، والحارث بن مِسْكِين، وزُهير بن عبّاد، وأصبغ بن الفرج، وعبد الرحمن بن إبراهيم بن دُحيَم، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وسمع بإفريقية: من سُحنون بن سعيد، وعون بن يُوسف، وسعيد بن عْبدُوس في جماعة كثيرة من البغداديّين، والمكيّين، والشَّامِيّين، والمصريّين، والقرويّين: وعدة الرِّجال الذين سَمِع منهم في الأمصار خمس

(١) يعني بفتح الباء والزاي. الإكمال (١/ ٢٦٢) لابن ماكولا.

(٢) تاريخ الإسلام ت بشار (٦/ ٨٢٨).

وسبعين ومائة رجلا [١]. وفي الديباج: وعدة الرجال الذين سمع منهم مائة وخمسة وستون رجلا [٢]، والأول أشبه بالصواب فهو قول ابن الفرضي وعامة من ترجم لابن وضّاح ولغيره من أهل الأندلس رجع إلى كتابه، وكانت عليه الذيول بعد ذلك.

تلاميذه: رَوَى عَنْهُ: أحمد بن الجبّاب، وقاسم بن أصبغ، ومحمد بن عبد الملك بن أيمن، وَأَبُو عُمَر أَحْمَد بن عبادة، وَجَعْفَر بن مزين، وعيسى بن لبيب، وَمحمد بن المسور الفقيه، وخلق[٣].

المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه، ومؤلفاته، ووفاته.

ثناء العلماء عليه: قال ابن الفرضي: وبمحمد بن وضَّاح، وبقي بن مخلد[٤] صارت الأندلس دار حَدِيث، وكان: محمد بن وضَّاح عالما بالحديث، بصيرًا بطُرقه مُتَكلِّمًا على عِلَله؛ كثير الحكاية عن العبّاد، ورعًا زاهدًا، فقيرًا، متعففًا؛ صابرًا على الإسماع، محتسبًا في نشر علمه، سَمِع منه الناس كثير، ونفع الله به أهل الأنْدَلُس[٥].

وكان أحمد بن خالد لا يقدم على ابن وضَّاح أحدًا ممن أدرك بالأندلس وكان يعظمه جدًا، ويَصِف فَضْله وعقله وَوَرعه[٦].

وحكى الفقيه إِسْحَاق بن إِبْرَاهِيم[٧] أن ابن وضاح لما انصرف لسانه

---

(١) تاريخ علماء الأندلس (٢/ ١٧) بتصرف يسير.

(٢) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (٢/ ١٨٠).

(٣) تاريخ الإسلام (٦/ ٨٢٩).

(٤) بقي بن مخلد بن يزيد أبو عبد الرحمن الأندلسي، الإمام، القدوة، شيخ الإسلام، أبو عبد الرحمن الأندلسي، القرطبي، الحافظ، وفي: لليلتين بقيتا من جمادى الآخرة، سنة ست وسبعين ومائتين. سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٣/ ٢٨٥).

(٥) تاريخ علماء الأندلس (٢/ ١٨).

(٦) تاريخ علماء الأندلس (٢/ ١٨).

(٧) أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن مسرة التجيبي مولاهم الكتاني الطليطلي. توفي في اثنتين وخمسين وثلاث مائة سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٦/ ٧٩) وما بعده.

سبعة أيام عن الكلام، فدعا الله: إنْ كنتَ تَعْلَم في إطلاق لساني خيرًا فأطْلقه، فأطلَقه الله تَعَالَى، ونشر بالأندلس عِلْمًا كثيرًا، وكانوا يرون ذَلِكَ من كراماته.

وَقَالَ ابن حزْم في " المُحلي ": كَانَ ابن وضّاح يواصل أربعة أيام [١].

كان أحمد بن خالد[٢]: ينكر عليه كثرة رده في كَثْرَةٍ من الأحَاديث، وكان ابن وضاح كثيرًا ما يقول: ليس هذا من كلام النبي –صلى الله عليه وسلم– في شئ وهو ثابت من كلامه، وله خطأ كثير محفوظ عنه؛ وأشياء كان يغلط فيها ويُصَحِّفُهَا؛ وكان: لا عِلم عِنده بالفِقْه ولا بالعربِية [٣].

قلت: ما ذكره ابن الفرضي هو جرحٌ شديد لرجل وصفه هو بالعلم، والمعرفة، والبصيرة، ونشرِ الحديث في بلاد الأندلس، ومن ترجموا له وصفوه بالحافظ ومنهم الذهبي في السير، وأَطْرَوهُ بكثير من عبارات المدح والثناء، فكيف يستقيم هذا مع قوله: لا عِلم عِنده بالفِقْه ولا بالعربِية!!

أما عن الفقه فهو معدود من فقهاء المالكية كما في مصادر ترجمته السابقة، ولم يذكر أحد منهم أنّه لا علم عنده بالفقه، بل إنّ الرجل صنّف كتابًا في فروع الفقه المالكي هو "مكنون السر ومستخرج العلم في فروع الفقه المالكي" [٤].

أما عن أحكامه على بعض ألفاظ الحديث بأنّها مدرجة، فهذا موطن البحث، وقد وقفت منها على شئ يسير، لا يزيد على بضعة أحاديث، ولعلّ ما لم نقف عليه من مؤلفات الرجل تبوح بكثير من الأسرار مما لم ينقله

(١) تاريخ الإسلام (٦/ ٨٢٩) لم أهتد إلى قول ابن حزم في المحلى.

(٢) الإمام، الحافظ، الناقد، محدث الأندلس، أبو عمر أحمد بن خالد بن يزيد القرطبي، ويعرف بابن الجباب، وهي نسبة إلى بيع الجباب. وتوفي في جمادى الآخرة سنة اثنتين وعشرين وثلاث مائة سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٥/ ٢٤٠).

(٣) تاريخ علماء الأندلس (٢/ ١٨) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٣/ ٤٤٦).

(٤) معجم المؤلفين (١٢/ ٩٤).

شُرّاح الحديث من أحكامه.

أما عن عدم معرفته بالعربية، فالدافع لابن الفرضي في هذا هو ما أصلحه ابن وضّاح في رواية يحيى بن يحيى الليثي معتمدًا في ذلك على فهمه، وليس على الروايات الثابتة، وقد سبق قول القاضي عياض: وتأمَّل في هذه الفصول ما تكلمنا عليه وتكلم عليه الأشياخ والحفَّاظ فيما أصلحه أبو عبد الله بن وضّاح في "الموطَّأ" على يحيى بن يحيى ... وإظهار الحجَجِ على الغلَطِ في كثير من ذلك الإصلاح، وبيان صحَّة الرِّواية في ذلك من الأحاديث الصِّحاحِ".

قال محقق كتاب المسالك: وهذه أمثلة من إصلاحات ابن وضّاح الَّتي أقحمها النّاشرون في طبعات رواية يحيى بن يحيى اللَّيثيّ..... [١].

وعلى كلٍ فهذا مما لا ينقص من قدر الرجل وعلمه، ومعرفته بالحديث، وخدمته له في ربوع الأندلس، واطلاعه وحفظه.

مؤلفاته:

البدع والنهي عنها المؤلف: محمد بن وضاح القرطبي تحقيق ودراسة: عمرو عبد المنعم سليم الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة- مصر، مكتبة العلم، جدة - السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ عدد الصفحات: ١٩١.

وفي معجم المؤلفين ذكر له عدة مؤلفات: "العباد والعوابد في الزهد والرقائق"، و"القطعان[٢] في الحديث"، و"مكنون السر ومستخرج العلم في فروع الفقه المالكي"، و"كتاب فيه ما جاء من الحديث في النظر الى الله تعالى"[٣].

---

(١) المسالك في شرح موطأ مالك (١/ ١٦٤).

(٢) قال الحميري: الأقطع: مقطوع اليد، والجميع: القطعان. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٨/ ٥٥٥٦). والمراد بها هنا الأحاديث المقطوعة. والله تعالى أعلم.

(٣) معجم المؤلفين (١٢/ ٩٤).

زاد في شجرة النور الزكية: ألّف ابن مفرج [١] كتابًا في مناقبه، تآليفه كثيرة منها: رسالة "السنة" وكتاب "الصلاة في النعلين"[٢]. ولم أقف على شئ من هذه الكتب مطبوعًا أو مخطوطًا.

وفاته:

تُوفِّيَ محمد بن وضَّاح -رحمه الله-: ليلة السبت لأربع بقين من المحرم سنة سبع وثمانين ومائتين[٣].

المطلب الثالث: تعريف الحديث المدرج لغة واصطلاحًا، وأسبابه، وحكمه.

قال ابن فارس:(درج) الدال والراء والجيم أصل واحد يدل على مضي الشيء. والمضي في الشيء. من ذلك قولهم درج الشيء، إذا مضى لسبيله. ورجع فلان أدراجه، إذا رجع في الطريق الذي جاء منه. ودرج الصبي، إذا مشى مشيته [٤].

المدرج في اللغة أيضًا: أدرجَ يُدرج، إدْراجًا، فهو مُدْرِج، والمفعول مُدْرَج، وأدرج الشَّيءَ في الشَّيءِ: ضَمَّنه إيّاه وأَدْخَله في ثناياه [٥].

وعلى ذلك: فالمدرج تدور بعض معانيه على الدخول في الشئ، وتضمينه إياه والمضي فيه، وهو المقصود من حد الحديث المدرج عند علماء الحديث.

اصطلاحًا: هو أن تزاد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي، فحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث، فيرويها كذلك، وقد وقع من ذلك

---

(١) محمد بْن أحمد بْن محمد بْن يحيى بْن مُفرِّج، أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر الأندلسي القُرْطُبي، [المتوفى: ٣٨٠ هـ]. تاريخ الإسلام ت بشار (٨/ ٤٨٢). ولم أقف على اسم هذا الكتاب.

(٢) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (١/ ١١٤).

(٣) تاريخ علماء الأندلس (٢/ ١٨) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٣/ ٤٤٦).

(٤) مقاييس اللغة (٢/ ٢٧٥).

(٥) معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ٧٣٤).

كثير في الصحاح والحِسان والمسانيد وغيرها [١].

قال الحافظ ابن حجر: الإدراج تارة يقع في المتن وتارة يقع في الإسناد، فأما الذي في المتن فتارة أن يدرج الراوي في حديث النبي- صلى الله عليه وسلم - شيئًا من كلام غيره مع إيهام كونه من كلامه، وهو على ثلاث مراتب:

أحدها: أن يكون ذلك في أول المتن وهو نادر جدًا.

ثانيها: أن يكون في آخره، وهو الأكثر.

ثالثها: أن يكون في الوسط، وهو قليل.

ثم قد يكون المدرج من قول الصحابي، أو التابعي، أو من بعده [٢].

أسباب الإدراج:

أسباب ودواعيه الحاملة عليه كثيرة منها:

١- أن يقصد الراوي أن يبين حكما أو نحو ذلك ثم يستدل عليه بقوله النبي صلى الله عليه وسلم وغالبا يكون هذا في الإدراج في أول المتن.

٢- ومنها أن يريد الراوي بيان حكم يستنبط مِنْ كَلامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم، وهذا قد يكون في الإدراج في وسط المتن وقد يكون في آخر المتن وهو الأكثر.

٣- ومنها أن يريد الراوي تفسير بعض الألفاظ الغريبة في الحديث النبوي[٣].

منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٤٤٣)

(١) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: ٧٣).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨١١).

(٣) مقدمة تحقيق الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ٢٨).

حكم المدرج والإدراج:

والمدرج من أنواع الحديث الضعيف؛ لأنه إدخال في الحديث لما ليس منه، وهذا المدرج وإن كان ربما صح أو حسن من حيث احتمال وروده من طريق أخرى يصح بها، لكن هذا لا يمنع الحكم عليه بالضعف هنا؛ لأننا نحكم عليه من حيث دخوله في هذا الحديث الذي وقع فيه الإدراج وظاهر أنه ليس منه.

ثم الإدراج إن وقع خطأ وسهوا فلا يؤاخذ عليه صاحبه، إلا إذا كثر منه وقوع ذلك، فإنه يكون حينئذ جرحا في ضبطه.

وأما الإدراج عن تعمد فهو حرام بإجماع أهل الحديث والفقه، حتى قال ابن السمعاني: "من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن يحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين ".

وما كان لتفسير غريب فإنه لا يمنع، ويؤيده في ذلك صنيع أئمة الحديث المعتمدين، كالزهري وغيره، لكن الأولى أن ينص على ذلك، وأن يميزه من عرفه [١].

(١) منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٤٤٣).

المطلب الرابع: أهم المؤلفات في الحديث المدرج، وطريق معرفته.

المؤلفات في المدرج:

ألّف علماء الحديث في أنواع الحديث المختلفة، وكان من بين هذه الأنواع الحديث المدرج، ولاشك أن الخطيب البغدادي صاحب إسهامات كبيرة في تلك المصنفات فله:

– الفصل للوصل المدرج في النقل، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، المحقق: محمد بن مطر الزهراني، أصل التحقيق: رسالة دكتوراة، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، بإشراف د أكرم ضياء العمري ١٤٠٧ هـ، الناشر: دار الهجرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م، عدد الأجزاء: ٢.

– قال ابن حجر: وقد لخصته ورتبته على الأبواب والمسانيد، وزدت على ما ذكره الخطيب أكثر من القدر الذي ذكره، ثم قال: واسمه "تقريب المنهج بترتيب المدرج" أعان الله على تكميله وتبيضه إنَّه على كل شيء قدير [(١)].

– المـَدْرَج إلى المدرج (مطبوع ضمن مجموعة رسائل في الحديث: المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه وقدم له: صبحي البدري السامرائي، الناشر: الدار السلفية – الكويت، عدد الأجزاء:١. لخّص فيه كتاب ابن حجر السابق.

طريق معرفة الحديث المدرج:

قال الحافظ ابن حجر: والطريق إلى معرفة ذلك من وجوه:

الأول: أن يستحيل إضافة ذلك إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –.

(١) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٨١١).

الثاني: أن يصرح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة من النبي – صلى الله عليه وسلم –.

الثالث: أن يصرح بعض الرواة بتفصيل المدرج فيه عن المتن المرفوع فيه بأن يضيف الكلام إلى قائله [١].

قال القادري الحنفي: وَيعرف المدرج فِي الْمَتْن: باستحالة صدوره من النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَو تَصْرِيح الصَّحَابِيّ فِي رِوَايَة أُخْرَى قَوِيَّة بِعَدَمِ سَمَاعه من النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم، أَو تَصْرِيح بعض الروَاة لفصله عَن الْمَرْفُوع وَفِي الْإِسْنَاد بمجيء رِوَايَة مفصلة للرواية المدرجة مَقْبُولَة باقتصار بعض الروَاة على المدرج فِيهِ هَذَا، وَأما إِن سَاق مُجَرّد الْإِسْنَاد فَعرض لَهُ عَارض فَذكر كَلَاما من قبل نَفسه فَظن بعض من سَمعه أَنه متن ذَلِك الْإِسْنَاد فَرَوَاهُ عَنهُ بِهِ فموضوع على مَا مر[٢].

قال السيوطي: «وَيُدْرَكُ ذَلِكَ بِوُرُودِهِ مُنْفَصِلًا فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى، أَوْ بِالتَّنْصِيصِ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الرَّاوِي، أَوْ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ الْمُطَّلِعِينَ، أَوْ بِاسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ ذَلِكَ[٣].

(١)النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨١٢).

(٢) قفو الأثر في صفوة علوم الأثر (ص: ٧٦).

(٣) تدريب الراوي (١/ ٣١٥).

المبحث الثاني: الأحاديث التي حكم عليها ابن وضّاح بالإدراج، وفيه مطالب:

المطلب الأول: حديث أبي سعيد الخدري «إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ المُؤَذِّنُ».

قال البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ المُؤَذِّنُ» (١).

أولًا: قول الإمام ابن وضّاح:

قال الحافظ ابن حجر: قوله: "فقولوا مثل ما يقول المؤذن" ادعى ابن وضاح أَنَّ قول "المؤذن" مدرج، وأن الحديث انتهى عند قوله: مثل ما يقول، وتعقب بأن الإدراج لا يثبت بمجرد الدعوى، وقد اتفقت الروايات في الصحيحين، والموطأ على إثباتها (٢)، ولم يصب صاحب العمدة في حذفها (٣).

ثانيًا: دراسة قول الإمام ابن وضّاح:

اعترض الحافظ ابن وضّاح على لفظة "المؤذن" في الحديث، وادّعى أنّها مدرجة، وقد نقل عنه ذلك جماعة من العلماء وشرّاح الحديث، ولعلّ الدافع لابن وضّاح على الحكم بكونها مدرجة أنّ بعض طرق حديث أبي سعيد الخدري حذفت هذه اللفظة واقتصرت على قوله :" فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ

---

(١) صحيح البخاري، كِتَابُ الأَذَانِ، بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ المُنَادِي (١/ ١٢٦)ح٦١١، وأخرجه مسلم أيضًا، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْقَوْلِ مِثْلَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ لِمَنْ سَمِعَهُ (١/ ٢٨٨)ح١٠ – (٣٨٣) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ به.

(٢) موطأ مالك ت عبد الباقي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في النداء للصلاة (١/ ٦٧)ح٢.

(٣) فتح الباري (٢/ ٩١) عمدة القاري (٥/ ١١٧) وانظر: عمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي (ص: ٦٤)ح ٧١.

" كما في رواية يونس[١]، وكذلك رواية ابن جريج[٢] بل أخرجه أحمد من طريقي مالك، ويونس بن يزيد، عن الزهري، وفيه "فَقُولُوا مِثْلَ يَقُولُ "، قال أحمد: زَادَ مَالِكٌ: «الْمُؤَذِّنَ»[٣]، وكذلك أشار إلى هذا الطحاوي فقال بعد تخريج روايتي مالك ويونس: وَفِي حَدِيثِ مَالِكٍ «مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ»[٤]، فلعلّ قول أحمد: "زاد مالك"«الْمُؤَذِّنَ»، هو الباعث لابن وضّاح على الحكم بالإدراج في لفظة "المؤذن"، وجوابه أنّ مالكًا لم ينفرد بهذه اللفظة بل أخرجه عبد الرزاق، وأبو عوانة من طريقي معمر، ومالك عن الزهري بإثبات لفظ "المؤذن" فيه [٥]، وقول أحمد في آخر الحديث: "زاد مالك"«الْمُؤَذِّنَ» فإنّما أراد به التفرقة بين روايتي مالك، ويونس، فقد اشتمل حديث مالك على لفظة «الْمُؤَذِّنَ»، وأما حديث يونس فقد اقتصر فيه على قوله " فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ "، فمراد أحمد هو التفرقة بين ألفاظ روايتيهما، ولعل أيضًا من دوافع ابن وضّاح للحكم بالإدراج أنّ بعض أصحاب مالك روى عنه هذا الحديث، ولم يذكروا فيه لفظة "المؤذن"، وهي رواية يحيى[٦]، وأبو عاصم[٧]، وغندر[٨]، والقعنبي في رواية ابن حبان[٩]، وقد أثبتها القعنبي في رواية أبي داود[١٠].

---

(١) مسند أبي داود الطيالسي (٣/ ٦٦٥)ح٢٣٢٨.

(٢) مستخرج أبي عوانة، كتاب الصلاة، بَيَانُ إِيجَابِ إِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ مِثْلَ مَا يُؤَذِّنُ (١/ ٢٨١)ح ٩٨٧.

(٣) مسند أحمد مخرجا (١٨/ ٣٦٧).

(٤) شرح معاني الآثار (١/ ١٤٣)ح ٨٧٦.

(٥) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، كتاب الصلاة، باب القول إذا سمع الأذان، والإنصات له (١/ ٤٧٨)ح١٨٤٢، مستخرج أبي عوانة، كتاب الصلاة، بَيَانُ إِيجَابِ إِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ مِثْلَ مَا يُؤَذِّنُ (١/ ٢٨١)ح٩٨٨.

(٦) السنن الكبرى للنسائي، كِتَابُ عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ يَتَشَهَّدُ (٩/ ٢٠)ح ٩٧٧٩.

(٧) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٣/ ٣٧٨).

(٨) أمالي ابن بشران – الجزء الأول (ص: ٢٧٧)ح ٦٣٦.

(٩) صحيح ابن حبان، كِتَابُ الصَّلَاةِ، ذِكْرُ الْأَمْرِ لِمَنْ سَمِعَ الْأَذَانَ أَنْ يَقُولَ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ (٤/ ٥٨٣)ح١٦٨٦.

(١٠) سنن أبي داود، كِتَاب الصَّلَاةِ، بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ (١/ ١٤٤)ح ٥٢٢.

أربعتهم: (يحيى، وأبو عاصم، وغندر ، والقعنبي) عن مالك بحذف لفظة " المؤذن" فيه.

ثالثًا الترجيح:

بعد النظر والبحث في لفظة" المؤذن" تبيّن أنّها ليست مدرجة في الحديث، بل هي من كلام رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وهي ثابتة في الصحيحين وغيرهما من أمهات كتب السنة المعتبرة، وفي الصحيحين غُنية عن غيرهما، ولم ينفرد مالك بلفظة" المؤذن" بل تابعه معمر، وكأنّ مالكًا كان يتصرف في الحديث فيثبت هذه اللفظة تارةً كما في الصحيحين وغيرهما، ويحذفها تارةً أخرى وعلى هذا يُحمل ما ورد في مرويات بعض أصحابه من حذف لفظة" المؤذن"، فلم يصب ابن وضّاح في كونها مدرجة في الحديث، وكذلك الحافظ عبد الغني المقدسي في متابعته إياه على حذفها، وقد سبق بيان الإدراج لتفسير الغريب، ورواية الحديث بالمعنى لا تقتضي الحكم بالإدراج كما هو معلوم عند أهل الفنّ والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني حديث ابن عمر « مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا – أَوْ شَقِيصًا – فِي مَمْلُوكٍ ».

قال البخاري: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا (١) لَهُ مِنْ عَبْدٍ، أَوْ شِرْكًا، أَوْ قَالَ: نَصِيبًا، وَكَانَ لَهُ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَهُ بِقِيمَةِ العَدْلِ فَهُوَ عَتِيقٌ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ "، قَالَ: لاَ أَدْرِي قَوْلُهُ: عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ، قَوْلٌ مِنْ نَافِعٍ أَوْ فِي الحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٢).

(١) الشِّقْصُ: طائفة من الشيء، تقول: أعطيته شَقْصاً من ماله. العين (٥/ ٣٣).

(٢) صحيح البخاري، كِتَاب الشَّرِكَةِ، بَابُ تَقْوِيمِ الأَشْيَاءِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ بِقِيمَةِ عَدْلٍ (٣/ ١٣٩)ح ٢٤٩١، وصحيح مسلم، كِتَابُ الْعِتْقِ، من غير تبويب (٢/ ١١٣٩)ح ١ – (١٥٠١) من طريق مَالِكٍ: عن نافع.

أولًا: قول الإمام ابن وضّاح:

قال الحافظ ابن حجر: والعجب ممن طعن في رفع الاستسعاء[١] بكون همام جعله من قول قتادة[٢]، ولم يطعن فيما يدل على ترك الاستسعاء، وهو قوله في حديث ابن عمر في الباب الماضي:" وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ" بكون أيوب جعله من قول نافع كما تقدم شرحه، ففصل قول نافع من الحديث وميَّزَهُ كما صنع همام سواء، فلم يجعلوه مدرجًا كما جعلوا حديث همام مدرجًا مع كون يحيى بن سعيد وافق أيوب في ذلك وهمام لم يوافقه أحد، وقد جزم بكون حديث نافع مدرجًا محمد بن وضاح وآخرون.....إلخ [٣].

ثانيًا: دراسة قول الإمام ابن وضّاح:

الظاهر من قول أيوب في آخر الحديث: "لاَ أَدْرِي قَوْلُهُ: " عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ"، قَوْلٌ مِنْ نَافِعٍ أَوْ فِي الحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ". أنّها الدافع لابن وضاح وغيره في حكمه بالإدراج على جملة "عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ". وهذا الشك وإن دخل على رواية أيوب إلا أنّه لم يدخل إلى رواية غيره، فقد أخرجه البخاري، ومسلم من طريق عُبَيْدِ اللَّهِ [٤]، ومسلم من طريقي مالك[٥]،

---

(١)استسعى العبد في قيمته: إذا كُلِّف أن يسعى فيها. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٥/ ٣٠٩١).

(٢) مسند أحمد (١٦/ ٥٠٨)ح١٠٨٧٣ ، وقد شرح الطحاوي قول همام وفصّل المراد من روايته في شرح مشكل الآثار، بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْمَعْنَى (١٣/ ٤٣٦)ح٥٣٩٤، سنن الدارقطني، كتاب المكاتب، باب..... (٥/ ٢٢٣)ح٤٢٢٢. قال الدارقطني: سمعت النيسابوري يقول: ما أحسن ما رواه همام وضبطه ، وفصل بين قول النبي صلى الله عليه وسلم وبين قول قتادة.

(٣) فتح الباري لابن حجر (٥/ ١٥٨).

(٤) صحيح البخاري (٣/ ١٤٤)ح٢٥٢٣، ومسلم، كِتَابُ الْأَيْمَانِ، بَابُ مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ (٣/ ١٢٨٦)ح ٤٨ (١٥٠١).

(٥) سبق تخريجه في أول المطلب.

وجَرِير بْن حَازِمٍ[١].

قال القاضى: وقوله: (وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ): ظاهره أنه من قول النبى –صلى الله عليه وسلم –، وكذلك رواه مالك، وعبيد الله العمرى، ووصلاه بالحديث من قول النبى –صلى الله عليه وسلم–.

ورواه أيوب عن نافع، فقال: قال نافع: (وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ)، ومرة قال أيوب: لا أدرى أشىء قاله نافع أم هو من الحديث؟ ولهذا قال ابن وضاح: إنه ليس من لفظ الحديث، وما قاله مالك وعبيد الله أولى، وقد جوَّدَاه، وهما أثبت فى نافع من أيوب عند أهل هذا الشأن، فكيف وقد شك أيوب – كما تقدم – وقد رواه يحيى بن سعيد عن نافع، وقال فى هذا الموضع: ولهذا جاز ما صنع[٢].

ثالثًا الترجيح:

الظاهر هو صحة ما ذهب إليه الشيخان من تخريج رواية نافع المرفوعة، واعتبرا هذا الشك الطارئ من أيوب ليس قادحًا؛ لأن غيره رواه بلا شك أو ارتياب كما سبق في التخريج، ورواية مالك وعبيد الله أولى، فهما أثبت فى نافع من أيوب وقد جوّدَاه كما مرّ في قول القاضي عياض، وعلى ذلك فما ذهب إليه الحافظ محمد بن وضّاح وغيره من الحكم بالإدراج ليس بالصواب، والله تعالى أعلم.

(١) مسلم، كِتَابُ الْأَيْمَانِ، بَابُ مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ (٣/ ١٢٨٦)ح ٤٨ – (١٥٠١).

(٢) إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم (٥/ ١٠٤) ورواية يحيى بن سعيد في مسند أحمد وغيره (٩/ ٣٤١)ح٥٤٧٤ ولفظه «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي إِنْسَانٍ أَوْ مَمْلُوكٍ، كُلِّفَ عِتْقَ بَقِيَّتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يُعْتِقُهُ بِهِ فَقَدْ جَازَ مَا عَتَقَ».

المطلب الثالث حديث أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِاليَمِينِ».

قال البخاري حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِاليَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشِّمَالِ، لِيَكُنِ اليُمْنَى أَوَّلَهُمَا تُنْعَلُ وَآخِرَهُمَا تُنْزَعُ»(١).

أولًا: قول الإمام ابن وضّاح:

قال الحاظ ابن حجر: قوله "إذا انتعل": أي لبس النعل.

قوله "باليمين": في رواية الكشميهني باليمنى.

قوله "وإذا انتزع": في رواية مسلم وإذا خلع(٢).

قوله: "لتكن اليمنى أولهما تنعل وآخرهما تنزع" زعم ابن وضاح فيما حكاه ابن التين أنَّ هذا القدر مدرج، وأنَّ المرفوع انتهى عند قوله: بالشمال(٣).

ثانيًا: دراسة قول الإمام ابن وضّاح:

بعد النظر في طرق الحديث تبيّن أن هناك من روى الحديث، ولم يذكر جملة "لتكن اليمنى أولهما تنعل وآخرهما تنزع"، فلعلّ هذا ما دفع ابن وضّاح للحكم بأنّ هذا القدر مدرج، ويقال: فيه كالذي قِيل في سابقه: أنّ جماعةً من الحفّاظ رووا هذا القدر ولم ينفرد به أحدهم دون الآخر –على أنّ انفراد الثقة لا يضر كما هو مقرر في موضعه– فقد رواه مالك كما في البخاري

(١) صحيح البخاري، كِتَابُ اللِّبَاسِ، بَابُ يَنْزِعُ نَعْلَهُ اليُسْرَى (٧/ ١٥٤)ح٥٨٥٥. وعنده، كِتَابُ اللِّبَاسِ، بَابُ لاَ يَمْشِي فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ (٧/ ١٥٤)ح ٥٨٥٦ به، ومسلم، كتاب اللِّبَاسِ وَالزِّينَةِ، بَابُ إِذَا انْتَعَلَ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ وَإِذَا خَلَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشِّمَالِ (٣/ ١٦٦٠)ح٦٨ – (٢٠٩٧) من طريق يحيى بن يحيى عن مالك بنحوه، ومسلم، نفسه (٣/ ١٦٦٠)ح٦٧ – (٢٠٩٧) من طريق مُحَمَّدٍ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ،، ومسلم، نفسه (٣/ ١٦٦٠)ح ٦٩ – (٢٠٩٨) من طريق أَبِي رَزِينٍ، كلاهما (محمد، وأبو رزين) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بنحوه.

(٢) سبق تخريجه من رواية محمد بن زياد.

(٣) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٣١١).

وغيره، وسفيان [١]، وشعيب بن أبي حمزة [٢]، ونافع بن أبي نعَيْم القارِئ، [٣] أربعتهم (مالك، وسفيان، وشعيب بن أبي حمزة، ونافع بن أبي نعَيْم القارِئ) عن أبي الزناد بإثبات هذا القَدْر الذي حكم عليه ابن وضاح بأنّه مدرج.

قال ابن الملقن: وقال ابن وضاح: كلامه – عليه السلام – إلى قوله: "فليبدأ بالشمال" يعني والباقي من الراوي. ولا يظهر لي ذلك [٤].

قال الزرقاني: – بعد نَقْلِه لكلام الحافظ ابن حجر السابق– أي: والأصل أنه مرفوع؛ لأن الإدراج ليس بالتشهي، وليس هذا تأكيدًا للاستغناء عنه بالأول كما زعم: بل له فائدة هي أن الأمر بتقديم اليمنى أولًا لا يقتضي تأخر نزعها لاحتمال نزعهما معًا [٥].

ثالثًا الترجيح:

بعد الكشف عن الأسباب المحتملة لحكم ابن وضّاح على جملة "لتكن اليمنى أولهما تنعل وآخرهما تنزع"، بأنّها مدرجة، وبعد النظر في طرق الحديث، تبيّن أنّ هذا القَدْر مرفوعٌ من حديث رسول الله –صلى الله عايه وسلم–، وهو ما اعتمده شيخُ المحدثين الإمام البخاري[٦] وأخرجه في صحيحه، وأنّ جماعةً من حفّاظ الحديث وسدنته قد رووه بهذا القدر المحكوم عليه بأنّه مدرج من قِبَلِ ابن وضّاح وهم (مالك، وسفيان، وشعيب بن أبي حمزة، ونافع بن أبي نعَيْم القارِئ)، ولم أقف على أحدٍ من شرّاح الحديث

(١) مستخرج أبي عوانة، كِتَابُ الْحُدُودِ، بَيَانُ وُجُوبِ الِابْتِدَاءِ فِي لُبْسِ النَّعْلِ، (٥/ ٢٦٥)ح ٨٦٧٢ ، ومسند الحميدي (٢/ ٢٧٦)ح ١١٦٩.

(٢) مسند الشاميين للطبراني (٤/ ٢٨٤)ح٣٣٠٩.

(٣) فوائد تمام (٢/ ٥٢)ح١١١٨.

(٤)التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٨/ ٣٩).

(٥) شرح الزرقاني على الموطأ (٤/ ٤٣٥).

(٦) أخرج مسلم هذا الحديث، دون القدر المحكوم عليه بأنه مدرج، ولذا ذكرت البخاري في الترجيح دون مسلم.

وافق ابن وضّاح على حكمه بالإدراج، بل تعقّبه ابن الملقن، وكذا الزرقاني، وقد سبق قولهما، وأما الحافظ ابن حجر فقد حكى قول ابن وضّاح ولم يتعقبّه، ولو كان كلامه ينهض للحجيّة لدافع ابن حجر عن الصحيح كما هو معلوم من منهجه في شرح الصحيح، فكأنّه سكت عنه لضعفه والله تعالى أعلم.

المطلب الرابع حديث أبي هريرة: «يَوْمَ الجُمُعَةِ فِيهِ سَاعَةٌ، لاَ يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي».

قال البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ يَوْمَ الجُمُعَةِ، فَقَالَ: «فِيهِ سَاعَةٌ، لاَ يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى شَيْئًا، إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ» وَأَشَارَ بِيَدِهِ يُقَلِّلُهَا[1].

(١) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، بَابُ السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الجُمُعَةِ (٢/ ١٣)ح٩٣٥، وأخرجه مسلم، كتاب الجمعة، بَابٌ فِي السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ (٢/ ٥٨٣)ح١٣ – (٨٥٢) من طريقي يحيى، وقتيبة عن مالك بنحوه.

ومسلم أيضًا، كتاب يوم الجمعة، بَابُ فَضْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ (٢/ ٥٨٥)ح١٧ – (٨٥٤) من طريق ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ بنحوه.

وأخرجه البخاري أيضًا، كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ الإِشَارَةِ فِي الطَّلَاقِ وَالأُمُورِ (٧/ ٥١)ح٥٢٩٤ ، وفي البخاري أيضًا، كِتَابُ الدَّعَوَاتِ، بَابُ الدُّعَاءِ فِي السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الجُمُعَةِ (٨/ ٨٥)ح٦٤٠٠ ومسلم، كتاب الجمعة، بَابٌ فِي السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ (٢/ ٥٨٣)ح١٣ – (٨٥٢) من طريق محمد بن سيرين، ومسلم، نفسه (٢/ ٥٨٤)ح١٥ – (٨٥٢) من طريق محمد بن زياد، كلاهما (ابن سيرين، وابن زياد) عن أبي هريرة. ثبت في حديث محمد بن سيرين لفظ " قَائِمٌ يُصَلِّي"

أولًا: قول الإمام ابن وضّاح:

قال ابن حجر: وأفاد بن عبد البر أنّ قوله: وهو قائم سقط من رواية أبي مصعب(١)، وابن أبي أويس(٢)، ومطرف(٣)، والتنيسي(٤) وقتيبة وأثبتها الباقون قال وهي زيادة محفوظة عن أبي الزناد من رواية مالك، وورقاء، وغيرهما عنه، **وحكى أبو محمد بن السِّيد(٥) عن محمد بن وضاح أنَّه كان يأمر بحذفها من الحديث**، وكأنَّ السبب في ذلك أنه يُشْكِلُ على أصحّ الأحاديث الواردة في تعيين هذه الساعة وهما حديثان: أحدهما أنها من جلوس الخطيب على المنبر إلى انصرافه من الصلاة، والثاني: أنها من بعد العصر إلى غروب الشمس(٦).

ثانيًا: دراسة قول الإمام ابن وضّاح:

حكم ابن وضّاح على لفظة "وهو قائم" بأنّها مدرجة في الحديث، وكان يأمر بحذفها من الحديث المرفوع، وقد أَبْدَى الحافظ ابن حجر السبب الذي دفع ابن وضّاح إلى حكمه هذا، وهو أنّ هذه اللفظة تُشْكِلُ على أصح الأحاديث الواردة في تحديد هذه الساعة من يوم الجمعة، وقد أفصح محمَّد الخَضِر الجكني الشنقيطي عن هذين الحديثين فقال أحدهما:

---

(١) أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث بن زُرَارَةُ بْنُ مُصْعَبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، الفقيه أبو مُصْعَب الزُّهْرِيّ العَوْفِيّ، المدني [الوفاة: ٢٤١]. تاريخ الإسلام ت بشار (٥/ ١٠٧٤).

(٢) إسماعيل بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُوَيْس بن مالك بن أبي عامر، أبو عبد الله بن أبي أويس الأصبحي، المَدنيّ. مات سنة ستٍّ، ويقال: سنة سبعٍ وعشرين، وله ثمانٍ وثمانون سنة تاريخ الإسلام ت بشار (٥/ ٥٣٤)

(٣)مطرِّف بن عبد الله بن مطرِّف بن سليمان بن يسار. مولى أم المؤمنين ميمونة، الفقيه أبو مُصْعَب الهلاليّ اليساريّ المدنيّ مات سنة عشرين ومائتين. تاريخ الإسلام ت بشار (٥/ ٤٥٨).

(٤) عبد الله بن يوسف التِّنِّيسي، أبو محمد الكلاعي الدمشقيُّ ثم المِصْريُّ توفي بمصر سنة ثمان عشرة ومائتين، تاريخ الإسلام ت بشار (٥/ ٣٦٢).

(٥) عَبْد اللَّه بْن مُحَمَّد بْن السِّيد، أبو محمد البطليوسيُّ النَّحويُّ، [المتوفى: ٥٢١ هـ] قال ابن بشكوال:كان عالماً باللُّغات والآداب مستبحرًا فيها، مقدَّمًا في معرفتها تاريخ الإسلام ت بشار (١١/ ٣٦٨).

(٦) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٤١٦) وانظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٩/ ١٧).

حديث مخرمة بن بكير عن أبيه، عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه مرفوعًا "أنها ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن يقضي الصلاة" رواه مسلم(١) وأبو داود(٢).

والثاني: قول عبد الله بن سلام المروي عند مالك(٣)، وأبي داود(٤)، والترمذي(٥)، والنسائي، وابن حبّان(٦) من حديث أبي هريرة أنه قال لعبد الله بن سلام: أخبرني ولا تضنَّ عليّ فقال عبد الله بن سلام: هي آخر ساعة في يوم الجمعة. قال أبو هريرة: فقلت: كيف تكون آخرَ ساعةٍ في يوم الجمُعة وقد قال رسولُ اللهِ –صلى الله عليه وسلم– لا يُصَادِفُهَا عبدٌ مسلمٌ وهو يُصَلِّي فيها؟ فقال عبدُ الله بن سلامٍ ألَمْ يقلْ رسولُ اللهِ –صلى الله عليه وسلم– مَنْ جَلَس مجلسًا يَنْتَظِرُ الصلاةَ فهو في صَلَاة حَتى يُصَلِّي(٧).

قال المَغرِبي: ولعله استشكل الصلاة إذا كان وقتها من بعد العصر بعد ثبوت كراهة الصلاة في ذلك الوقت، وكذا إذا كان وقتها من جلوس الخطيب على المنبر إلى انصرافه من الصلاة، وقد تؤولت الصلاة بالانتظار لها، والمنتظر للصلاة في صلاة كما ورد في الحديث. فارتفع الإشكال(٨).

وقد رواه جماعة من الحفّاظ بإثبات هذه اللفظة "وهو قائم" كما في رواية

---

(١) صحيح مسلم،كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابٌ فِي السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ (٢/ ٥٨٤)ح١٦ – (٨٥٣) .

(٢) سنن أبي داود، كِتَاب الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِجَابَةِ أَيَّةُ سَاعَةٍ هِيَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ (١/ ٢٧٦)ح١٠٤٩.

(٣) موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، كتاب الجمعة، باب الساعة التي في يوم الجمعة (١/ ١٧٧)ح٤٦٣

(٤) سنن أبي داود، كِتَاب الصَّلَاةِ، بَابُ فَضْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَةِ الْجُمُعَةِ (١/ ٢٧٤)ح ١٠٤٦.

(٥) سنن الترمذي، أبواب الجمعة، بَابٌ فِي السَّاعَةِ الَّتِي تُرْجَى فِي يَوْمِ الجُمُعَةِ (١/ ٦١٩)ح٤٩١

(٦) صحيح ابن حبان، كِتَاب الصَّلَاةِ، ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً يُسْتَجَابُ فِيهَا دُعَاءُ كُلِّ دَاعٍ (٧/ ٨)ح٢٧٧٢.

(٧) كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (١٠/ ١٥٩).

(٨) البدر التمام شرح بلوغ المرام (٣/ ٤٤١).

مالك السابقة أول المطلب عند البخاري، وهي في موطئه من رواية يحيى بن يحيى الليثي[١]، وهي أيضًا ثابتة في رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة وقد سبق تخريجه من الصحيحين، ورواه كذلك شعيب[٢] ، وموسى بن عقبة[٣]، ونَافِعُ بْنُ أَبِي نُعَيْمٍ[٤]

أربعتهم (مالك، وشعيب، وموسى بن عقبة، ونا فع بن أَبِي نعَيْمٍ) عن أبي الزناد بإثبات لفظة" وهو قائم" في الحديث.

ثالثًا الترجيح:

بعد ذكر قول ابن وضّاح وحكاية أبو محمد بن السّيد عنه أنّه كان يأمر بحذف هذه اللفظة من الحديث، تبيّن أنّ لفظة "وهو قائم" ثابتة في حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– مرفوعة، وليست بالمدرجة، وقد أخرجها الشيخان، وما كان مشكلًا من القيام للصلاة في أوقات الكراهة بناءً على أصحّ ماورد فيه: أنّ وقت الإجابة حال صعود الإمام المنبر، وآخر ساعة من النهار فقد تأوَّلَه العلماء كما سبق، وهو الوارد في حديث عبد الله بن سلام، وأنّ الصلاة محمولة على الدعاء، والمرء في صلاة طالما كان في انتظار الصلاة بعد الصلاة، ولم يوافق ابن وضّاح أحدٌ من العلماء على الحكم بالإدراج لهذه اللفظة، وحكاية ابن عبد البر أنّ جماعة من رواة الموطأ لم يذكروها أعقبه بأنّ من رواة الموطأ من أثبتها، بل هي انتقاء البخاري فقد أخرجه البخاري من حديث القعنبي عن مالك وأثبتها والله تعالى أعلم.

---

(١) الموطأ رواية يحيى ت بشار، ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة. (١/ ١٦٤)ح ٢٩٠.

(٢) الكبرى للنسائي ، كتاب عمل اليوم والليلة، ما يستحب من الاستغفار يوم الجمعة (٦/ ١٢١)ح ١٠٣٠٤.

(٣) الدعاء للطبراني (ص: ٦٩)ح١٧١.

(٤) الدعاء للطبراني (ص: ٦٩)ح١٧٢.

المطلب الخامس حديث أم سلمة:« أنها قَالَتْ، حِينَ ذُكِرَ الْإِزَارُ: فَالْمَرْأَةُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ ».

أخرج الإمام مَالِك، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ –صلى الله عليه وسلم– أَنَّهَا قَالَتْ، حِينَ ذُكِرَ الْإِزَارُ: فَالْمَرْأَةُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «تُرْخِيهِ شِبْراً» قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: إِذاً يَنْكَشِفُ عَنْهَا. قَالَ: «فَذِرَاعًا لاَ تَزِيدُ عَلَيْهِ»[١].

أولًا: قول الإمام ابن وضّاح:

قال أبو عمر: عجبت من ابن وضاح كان يقول "لاَ تَزِيدُ عَلَيْهِ" ليس من كلام النبي –صلى الله عليه وسلم–، وقد روينا هذا الحديث من وجوه كثيرة قد ذكرتها في التمهيد فيها كلها عن النبي –صلى الله عليه وسلم– "فذراعًا لا تزيد عليه" [٢].

ثانيًا: دراسة قول الإمام ابن وضّاح:

ذهب الإمام محمد بن وضّاح إلى أنّ لفظة: "لاَ تَزِيدُ عَلَيْهِ" ليس من كلام النبي –صلى الله عليه وسلم– فهي مدرجة عنده يتعقّب بذلك على راوي الموطأ يحيى بن يحيى الليثي، وقد ثبتت هذه اللفظة في رويات الموطأ كما في رواية ابن القاسم [٣]، ورواية سويد بن سعيد[٤]، ورواية أبي مصعب[٥]، ورواية يَحيى بن يَحيى اللَّيْثيِّ[٦].

---

(١) الموطأ رواية يحيى ت محمد مصطفى الأعظمي، كِتَاب اللباس، بَاب مَا جَاءَ فِي إِسْبَالِ الْمَرْأَةِ ثَوْبَهَا (٥/ ١٣٤٢)ح٣٣٩٢.

(٢) الاستذكار (٨/ ٣١١)ح١٦٩٧ .

(٣) الموطأ برواية ابن القاسم (٢/ ٣٧٠)ح٥٢٣.

(٤) الموطأ برواية سويد الحدثاني (٢/ ٤٩٣)ح٦٩١.

(٥) الموطأ رواية أبي مصعب ت بشار (٢/ ٨٧)ح١٩١٧.

(٦) الموطأ رواية يحيى ت بشار (٢/ ٥٠٢)ح٢٦٥٨.

ورواه محمد بن إسحاق بالعنعنة، وقد توبع[١]، وأيوب بن موسى[٢] كلاهما (ابن إسحاق وأيوب عن نافع).

ورواه أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ[٣].

وإسند مالك فيه:

- أَبُو بَكْر بن نافع، مولي ابن عُمَر [الوفاة: ١٣١ - ١٤٠ هـ]رَوَى عَنْ: أَبِيهِ، وَسَالِمِ بْنِ عَبْد اللَّهِ، وَعَنْهُ: مالك، والدراوردي، قال أَحْمَد بن حنبل: هُوَ أوثق إخوته، وهم: هُوَ، وعبد الله، وعمرو[٤]، قال ابن حجر: صدوق يقال اسمه عمر من كبار السابعة[٥].

٢- نافع مولى ابن عمر أَبُو عَبْد اللَّه، أحد الأئمة الكبار بالمدينة [٦] وأحد الثقات المشاهير.

٣- صفية بنت أبي عبيد بن مسعود الثقفية، زوج ابن عمر قيل: لها إدراك، وأنكره الدارقطني، وقال العجلي: ثقة فهي من الثانية[٧].

٤- أم سلمة أم المؤمنين تزوجها النبي -صلى الله عليه وسلم- بعد أبي سلمة سنة أربع وقيل: ثلاث، وعاشت بعد ذلك ستين سنة، ماتت سنة اثنتين وستين وقيل: سنة إحدى وقيل: قبل ذلك والأول أصح [٨].

والخلاصة: أنّ أبا بكر بن نافع صدوق، فالحديث حسن، ويرتقي بمتابعة

---

(١) سنن الدارمي، كتاب الاستئذان، باب في ذيول النساء (٢/ ٣٦١)ح ٢٦٤٤.

(٢) السنن الكبرى للنسائي ط العلمية، كتاب الزينة، ذيول النساء (٥/ ٤٩٥)ح ٩٧٤٠.

(٣) جامع معمر بن راشد، بَابُ إِسْبَالِ الْإِزَارِ (١١/ ٨٢)ح ١٩٩٨٤.

(٤) تاريخ الإسلام ت بشار (٣/ ٧٦٣).

(٥) تقريب التهذيب (٢/ ٣٦٧).

(٦) تاريخ الإسلام ت بشار (٣/ ٣٢٨).

(٧)تقريب التهذيب (٢/ ٦٤٧).

(٨)تقريب التهذيب (٢/ ٦٦٢).

ابن إسحاق، وأيوب إلى الصحيح لغيره.

ثالثًا الترجيح:

بعد البحث في طرق الحديث تبيّن أنّ ما حكم عليه ابن وضّاح بالإدراج ليس بالصواب، بل هو ثابت من حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، قد رواه الثقات من حديث أم سلمة– رضي الله عنها–، وقد توبع رجاله، وإن كان الحكم بالإدراج من ابن وضّاح اعتقادًا منه أنّ الوهم فيه من راوية الموطأ يحيى بن يحيى فقد رواه غيره ممن روى الموطأ عن مالك، وأثبتوا فيه لفظة: "لاَ تَزِيدُ عَلَيْهِ" ولم ينفرد بذلك أحدٌ من رواة الموطأ، ولم يذهب أحد من أهل العلم ذهاب ابن وضاح في حكمه هذا، بل أبدى ابن عبد البر تعجّبه من صنيع ابن وضّاح والله تعالى أعلم.

المطلب السادس حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَر: «مَا حَقُّ امرِىءٍ مُسْلِمٍ، لَهُ شَيءٌ يُوصَي فِيهِ».

قال البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ، يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ»(١).

أولًا: قول الإمام ابن وضّاح:

قال ابنُ وضّاح: "مَكتُوبَة" ليس من كلام النَّبيِّ – صلّى الله عليه وسلم –.

قال الشّيخ: جعلت من "الموطَّأ" المُدْرَج في النّقل(٢).

---

(١) صحيح البخاري، كِتَابُ الوَصَايَا، بَابُ الوَصَايَا وَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَصِيَّةُ الرَّجُلِ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ» (٤/ ٢)ح٢٧٣٨، صحيح مسلم ،كِتَابُ الْوَصِيَّة، بدون (٣/ ١٢٤٩)ح١ – (١٦٢٧) من طريق عبيد الله عن نافع، وصحيح مسلم أيضًا، نفسه (٣/ ١٢٥٠)ح٤ – (١٦٢٧).

(٢) المسالك في شرح موطأ مالك (٦/ ٤٧٢) لأبي بكر بن العربي، والشيخ هو القاضي ابن العربي أيضًا.

ثانيًا: دراسة قول الإمام ابن وضّاح:

ذهب ابن وضّاح إلى أنّ لفظة "مَكتُوبَة" مدرجة في الحديث، قال محمد الطاهر بن عاشور: وقع فيه قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: «إلا ووصيته عنده مكتوبةٌ» وجدت في نسخة مقابلة على نسخة ابن بشكوال[١] بخط مقابلها: قال ابن وضاح ليس «مكتوبة» من قول النبي ولم يعرف هذا لأحد. وحديث مالك ثابت في «الصحيحين»[٢] بلفظ «مكتوبة». وقد أعاده مالك في هذا الباب بذلك اللفظ، وكذلك هو في «التقصي»[٣] لابن عبد البر. على أن ابن وضاح لم يبين من هو الذي أدرج لفظ «مكتوبة»؛ فلا اعتداد بما قاله ابن وضاح[٤].

ثالثًا الترجيح:

بعد البحث، والنظر في طرق الحديث، تبيّن أنّ لفظة «مكتوبة» ليست مدرجة في الحديث، بل هي ثابتة من حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم، وقد أخرجها الشيخان، من رواية مالك ولم أفهم الدافع لابن وضّاح في حكمه، ولم يذْكر من أدرجها كعادته في الحكم بالإدراج، ولعله مما أصلحه في رواية يحيى بن يحيى، وظنّها من أخطائه في رواية الموطأ، وما حكم به ابن وضّاح ليس بالصواب، وتعقبه أبو بكر بن العربي، والطاهر بن عاشور، ولم يوافقه أحدٌ من العلماء على صنيعه هذا، والله تعالى أعلم.

---

(١) خَلَف بْن عَبْد الملك بْن مَسْعُود بْن مُوسَى بْن بشْكُوال بْن يوسف بْن داحة، أَبُو القاسم الْأَنْصَارِيّ، القُرْطُبيّ، المحدث، [المتوفى: ٥٧٨ هـ] حافظ الأندلس فِي عصره ومؤرخها ومُسندها. تاريخ الإسلام ت بشار (١٢/ ٦١٢).

(٢) سبق تخريجه قريبًا.

(٣) التقصي لما في الموطأ من حديث النبي صلى الله عليه وسلم = تجريد التمهيد (١/ ٢٣١)ح٣٤٤.

(٤)كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا (ص: ٣٠٩).

الخاتمـــة

الحمد الله في البدء والختام، والصلاة والسلام على خير الأنام.

فبعد أن من الله –تعالى– عليَّ بإتمام البحث فإنني أبين أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها كما يلي:

– السنة النبوية المطهرة محفوظة بحفظ الله تعالى لها.

– فصّل علماء الحديث القول في كل مسائل المتن والإسناد على السواء.

– أهمية الدراسة التطبيقة في توضيح الأحكام والقواعد التي ذكرها العلماء.

– لم يُطبع من مؤلفات ابن وضّح إلا كتاب "البدع والنهي عنها".

– ليس لابن وضّاح حكم بالإدراج في كتابه البدع والنهي عنها.

– اشتملت مادة على ستة أحاديث، لم يوافق ابن وضّاح أحدٌ من علماء الحديث في الحكم بالإدراج على بعض ألفاظها إلا في حديثٍ واحدٍ، ولم يكن قولهم بالصواب.

– أكثر الأحاديث التي حكم ابن وضّح على ألفاظها بأنّها مدرجة هي في الصحيحين.

– ابن وضّاح كان كثير الحكم على بعض ألفاظ الحديث بالإدراج، وهذا القول ذكره تلميذه أحمد الجبّاب وابن الفرضي، وهو صحيح بالأمثلة التطبيقية، والدراسة العملية.

– ابن وضّاح كثيرًا ما يصلح في رواية يحيى بن يحيى الليثي في روايته عنه للموطأ، والصواب في غير ما أصلحه.

التوصيات:

قال ابن الفرضي كان ابن وضاح كثيرًا ما يقول: ليس هذا من كلام النبي – صلى الله عليه وسلم– في شئ وهو ثابت من كلامه، وله خطأ كثير محفوظ عنه؛ وأشياء كان يغلط فيها ويُصَحِّفُهَا؛ وكان: لا عِلم عِنده بالفِقْه ولا بالعربِية.

وقد حققت القول –قدْر الاستطاعة– في أحكامه على بعض الحديث بأنها مدرجة، والتوصية أنْ يهتم الباحثون بتحقيق القول في الغلط والتصحيف عند ابن وضّاح.

جريدة المصادر والمراجع

- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والإختصار. المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي ٣٦٨هـ - ٤٦٣هـ، تحقيق: عبدالمعطي امين قلعجي، الناشر: دار قتيبة - دمشق | دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ٢٧ مجلد + ٣ فهارس.
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، للأمير أبي نصر علي ابن هبة الله بن علي بن جَعْفَر بن مَاكُوْلَا (ت ٤٧٥ هـ) ، دار النشر : دار الكتب العلمية . بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤١١هـ.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ، عدد الأجزاء: ٢٤ .
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: دار الفلاح ، الناشر: دار النوادر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، عدد الأجزاء: ٣٦ (٣٣ و ٣ أجزاء للفهارس).
- الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)، المؤلف: معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (المتوفى: ١٥٣هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي

بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ، عدد الأجزاء: ٢ (الأجزاء ١٠، ١١ من المصنف).

- الدعاء، المؤلف: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣، عدد الصفحات: ٦١٦.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، المؤلف: إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: ٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، عدد الأجزاء: ٢.
- السنن الكبرى ، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسَائِي (ت ٣٠٣ هـ) ، دار النشر : دار الكتب العلمية . بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤١١هـ . ١٩٩١م ، تحقيق : د . عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن .
- المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، الناشر: دَار الغَرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م، عدد الأجزاء: ٨ (٧ وجزء للفهارس).
- المسنَد الصَّحيح المُخَرّج عَلى صَحِيح مُسلم، المؤلف: أبو عَوانة يَعقُوب بن إسحَاق الإسفرَاييِنيّ (المتوفى ٣١٦ هـ)، تحقيق وإخراج: فَرِيق مِن البَاحِثين بكليَّةِ الحَديثِ الشَّريفِ وَالدّرَاسَاتِ الإسلاميَّة بالجَامِعَة الإسلاميَّة، الناشر: الجَامِعَة الإسلاميَّة، المملَكة الْعَرَبيَّة السَّعُودية، الطبعة: الأوُلى، ١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤ م، عدد الأجزاء: ٢٠ .
- المصنف ، لأبي بكر عبد الرزاق بن هَمَّام الصَّنْعَانِي (ت ٢١١ هـ) ،

دار النشر : المكتب الإسلامي . بيروت ، الطبعة : الثانية ١٤٠٣هـ ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي .
- الموطأ رواية يَحيى بن يَحيى اللَّيْثِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ تـ ٢٤٤ هجرية، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية سنة١٤١٧ هـ، تحقيق: بشار معروف.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عدد المجلدات: ٢، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .
- أمالي ابن بشران، المؤلف: أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران بن محمد بن بشْران بن مهران البغدادي (المتوفى: ٤٣٠هـ)، ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، عدد الأجزاء: ١.
- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.
- تاريخ علماء الأندلس، المؤلف: عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، أبو الوليد، المعروف بابن الفرضي (المتوفى: ٤٠٣هـ)، عنى بنشره؛ وصححه؛ ووقف على طبعه: السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨

م، عدد الأجزاء: ٢.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، عدد الأجزاء: ٢ .
- تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ، عدد الأجزاء: ١٢ .
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، لأبي نُعَيْم أحمد بن عبد الله الأَصْبَهَانِي (ت ٤٣٠ هـ)، دار النشر : دار الكتاب العربي . بيروت ، الطبعة : الرابعة ١٤٠٥هـ .
- سنن أبي داود ، لأبي داود سُلَيْمَان بن الأَشْعَث السِّجِسْتَانِي الأَزْدِي (ت ٢٧٥ هـ) ، دار النشر : دار الفكر . بيروت ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ٥.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق:أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م، عدد الأجزاء: ٥ أجزاء.
- سنن الدَّارَقُطْنِي ، لأبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِي البَغْدَادِي (ت ٣٨٥ هـ) ، دار النشر : دار المعرفة . بيروت . ١٣٨٦هـ ، تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني .
- سنن الدَّارِمِي ، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارِمِي (ت ٢٥٥ هـ) ، دار النشر : دار الكتاب العربي . بيروت . ١٤٠٧ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي .

- سير أعلام النبلاء ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ، دار النشر : مؤسسة الرسالة . بيروت ، التاسعة ١٤١٣هـ ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المؤلف: محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (المتوفى: ١٣٦٠هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء: ٢ .
- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، المؤلف: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري
- شرح مشكل الآثار ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطَّحَاوِي (ت ٣٢١ هـ) ، دار النشر : مؤسسة الرسالة . بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤٠٨هـ . ١٩٨٧م ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط .
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، المؤلف: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)
- صحيح ابن حِبَّان ، المسمى بالتقاسيم والأنواع ، بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بَلْبَان بن عبد الله الفَارِسِي (ت ٧٣٩هـ) المسمى " الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان " لأبي حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد البُسْتِي (ت ٣٥٤ هـ) ، دار النشر : مؤسسة الرسالة . بيروت ، الطبعة : الثانية . ١٤١٤هـ . ١٩٩٣م ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط .
- صحيح البُخَارِي ، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البُخَارِي الجُعْفِي (ت ٢٥٦ هـ) ، دار النشر : دار ابن كثير. بيروت ، الطبعة : الثالثة ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م ، تحقيق : د . مصطفى ديب البغا ، والطبعة الهندية.
- صحيح مُسْلِم ، لأبي الحسين مُسْلِم بن الحَجَّاج القُشَيْرِي النَّيْسَابُوْرِي (ت

٢٦١ هـ) ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي . بيروت ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .

- عمدة الأحكام الكبرى، المؤلف: عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين (المتوفى: ٦٠٠ هـ)، المحقق: الدكتور سمير بن أمين الزهيري، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م، عدد الأجزاء: ١.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، عدد الأجزاء: ٢٥ × ١٢.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز عدد الأجزاء: ١٣.
- قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، المؤلف: محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي، الحنفي رضي الدين المعروف بـ ابن الحنبلي (المتوفى: ٩٧١هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ، عدد الأجزاء: ١.
- مسند أبي داود الطيالسي، المؤلف: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩

هـ – ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ٤ .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
- مسند الحميدي، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، الناشر: دار السقا، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م، عدد الأجزاء: ٢.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث، عدد الأجزاء: ٢.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، – المؤلف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م، عدد الأجزاء: ٤ .
- معجم المؤلفين، المؤلف: عمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، عدد الأجزاء: ١٥ .
- معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، عدد الأجزاء: ٦.
- موطأ الإمام مالك برواية ابن زياد، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، المحقق: الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الرابعة ١٩٨٢،

عدد الأجزاء: ١ .

- موطأ الإمام مالك بن أنس رواية ابن القاسم، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، المحقق: السيد محمد بن علوي بن عباس المالكي، الناشر: منشورات المجمع الثقافي أبو ظبي، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ، عدد الأجزاء: ١.
- موطأ الإمام مالك، المؤلف : مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، (٩٣ - ١٧٩) رواية أبي مصعب، المحقق : بشار - محمود، الناشر :مؤسسة الرسالة، سنة النشر : ١٤١٢ هـ، عدد الأجزاء : ٢ .
- اختصار علوم الحديث، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ١.
- إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء المنصورة مصر، عدد الأجزاء: ٨.

البدرُ التمام شرح بلوغ المرام، المؤلف: الحسين بن محمد بن سعيد اللاعيّ، المعروف بالمَغرِبي (المتوفى: ١١١٩ هـ)، المحقق: علي بن عبد الله الزين، الناشر: دار هجر، الطبعة: الأولى، جـ ١ - ٢ (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م)، جـ ٣ - ٥ (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م)، جـ ٦ - ١٠ (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م)، عدد الأجزاء: ١٠.

تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ٤ .

التَّقَصّي لما في المُوَطَّأ مِنْ حَدِيْثِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم)، المؤلف: أبو عُمَر يُوسُف بن عَبْدِ البر النَّمْرِيِّ الأَنْدَلُسِي (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ)،

اعتَنَى بهِ: فيصل يوسف أحمد العلي – الطَّاهِر الأَزْهَرخُذَيْري، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م، عدد الأجزاء: ١.

– الفوائد، المؤلف: أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (المتوفى: ٤١٤هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢، عدد الأجزاء: ٢.

–كتاب العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)

–كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا، المؤلف: محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ)

–كوثَر المَعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَاري، المؤلف: محمَّد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٥٤هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م، عدد الأجزاء: ١٤.

Sources and References

The comprehensive remembrance of the doctrines of the jurists of the countries and the scholars of the regions in what is included in Al-Muwatta of the meanings of opinion and traces and explaining all of that in brief and concise manner. Author: Abu Omar Yusuf bin Abdullah bin Abdul Barr Al-Namri Al-Qurtubi 368 AH - 463 AH, Investigation: Abdul-Muati Amin Qalaji, Publisher: Dar Qutaiba - Damascus | Dar Al-Wa'i -

Aleppo, Edition: First 1414 AH - 1993 AD, Number of parts: 27 volumes + 3 indexes.

- Al-Ikmal in lifting doubt about the similar and different in names, nicknames and lineages, by Prince Abu Nasr Ali bin Hibat Allah bin Ali bin Jaafar bin Makula (d. 475 AH), Publishing House: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut, Edition: First 1411 AH.
- Introduction to the meanings and chains of transmission in Al-Muwatta, author: Abu Omar Yusuf bin Abdullah bin Muhammad bin Abdul Barr bin Asim Al-Namri Al-Qurtubi (died: 463 AH), edited by: Mustafa bin Ahmed Al-Alawi, Muhammad Abdul Kabir Al-Bakri, publisher: Ministry of Endowments and Islamic Affairs - Morocco, year of publication: 1387 AH, number of parts: 24.
- Explanation of the explanation of Al-Jami Al-Sahih, author: Ibn Al-Mulaqqin Siraj Al-Din Abu Hafs Omar bin Ali bin Ahmed Al-Shafi'i Al-Masry (died: 804 AH), edited by: Dar Al-Falah, publisher: Dar Al-Nawadir, Damascus - Syria, edition: first, 1429 AH - 2008 AD, number of parts: 36 (33 and 3 parts for indexes).
- Al-Jami' (published as an appendix to the book of Abd al-Razzaq), author: Muammar bin Abi Amr Rashid al-Azdi Mawlahum, Abu Urwa al-Basri, resident of Yemen (died: 153 AH), editor: Habib al-Rahman al-Azami, publisher: the Scientific Council of Pakistan, and distributed by the Islamic Office in Beirut, edition:

second, 1403 AH, number of parts: 2 (parts 10, 11 of the book).

- Al-Dua', author: Abu al-Qasim Sulayman bin Ahmad al-Tabarani (d. 360 AH), editor: Mustafa Abdul Qadir Atta, publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut, edition: first, 1413, number of pages: 616.
- Al-Dibaj Al-Mudhahhab fi Ma'rifat A'yan Ulama Al-Madhhab, Author: Ibrahim bin Ali bin Muhammad, Ibn Farhun, Burhan Al-Din Al-Ya'muri (died: 799 AH), Investigation and Commentary: Dr. Muhammad Al-Ahmadi Abu Al-Nour, Publisher: Dar Al-Turath for Printing and Publishing, Cairo, Number of Parts: 2.
- Al-Sunan Al-Kubra, by Abu Abdul Rahman Ahmad bin Shuaib Al-Nasa'i (d. 303 AH), Publishing House: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut, Edition: First 1411 AH - 1991 AD, Investigation: Dr. Abdul Ghaffar Suleiman Al-Bandari and Sayyid Kasravi Hassan.
- Al-Masalik in explaining Malik's Muwatta, author: Judge Muhammad bin Abdullah Abu Bakr bin Al-Arabi Al-Ma'afari Al-Ishbili Al-Maliki (died: 543 AH), read and commented on by: Muhammad bin Al-Hussein Al-Sulaymani and Aisha bint Al-Hussein Al-Sulaymani, publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami, edition: first, 1428 AH - 2007 AD, number of parts: 8 (7 and a part for indexes). - The authentic Musnad, based on Sahih Muslim, author: Abu Awana Yaqub bin Ishaq Al-Isfarayini (died 316 AH), investigation and production: a team of researchers at the College of Hadith and

Islamic Studies at the Islamic University, publisher: Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia, edition: first, 1435 AH - 2014 AD, number of parts: 20.

- Al-Musannaf, by Abu Bakr Abdul Razzaq bin Hammam Al-Sanaani (d. 211 AH), publishing house: Islamic Office - Beirut, edition: second 1403 AH, investigation: Habib Al-Rahman Al-Azami.
- Al-Muwatta' narrated by Yahya bin Yahya Al-Laithi Al-Andalusi, died in 244 AH, author: Malik bin Anas bin Malik bin Aamer Al-Asbahi Al-Madani (died: 179 AH), publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami Beirut, second edition, year 1417 AH, investigation: Bashar Marouf.
- Al-Nukat on the book of Ibn Al-Salah, author: Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali bin Muhammad bin Ahmad bin Hajar Al-Asqalani (died: 852 AH), investigation: Rabi' bin Hadi Umair Al-Madkhali, publisher: Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, Kingdom of Saudi Arabia, number of volumes: 2, edition: first, 1404 AH/1984 AD.
- Amali Ibn Bishran, author: Abu Al-Qasim Abdul Malik bin Muhammad bin Abdullah bin Bishran bin Muhammad bin Bishran bin Mahran Al-Baghdadi (died: 430 AH), edited by: Abu Abdul Rahman Adel bin Youssef Al-Azzazi, publisher: Dar Al-Watan, Riyadh, edition: first, 1418 AH - 1997 AD, number of parts: 1.

- History of Islam and the deaths of celebrities and notables, author: Shams Al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz Al-Dhahabi (died: 748 AH), researcher: Dr. Bashar Awad Marouf, publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami, edition: first, 2003 AD.
- History of the Scholars of Andalusia, author: Abdullah bin Muhammad bin Youssef bin Nasr Al-Azdi, Abu Al-Walid, known as Ibn Al-Fardi (died: 403 AH), he took care of publishing it; and corrected it; And it was printed by: Mr. Izzat Al-Attar Al-Hussaini, Publisher: Al-Khanji Library, Cairo, Edition: Second, 1408 AH - 1988 AD, Number of parts: 2.
- Training of the Narrator in Explaining Taqrib Al-Nawawi, Author: Abdul Rahman bin Abi Bakr, Jalal Al-Din Al-Suyuti (died: 911 AH), Edited by: Abu Qutaybah Nazar Muhammad Al-Faryabi, Publisher: Dar Taybah, Number of parts: 2.
- Tahdhib Al-Tahdhib, Author: Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali bin Muhammad bin Hajar Al-Asqalani (died: 852 AH), Publisher: Nizamiyah Encyclopedia Press, India, Edition: First Edition, 1326 AH, Number of parts: 12.
- Hilyat Al-Awliya' and Tabaqat Al-Asfiya', by Abu Nu'aym Ahmad bin Abdullah Al-Asbahani (d. 430 AH), Publishing House: Dar Al-Kitab Al-Arabi - Beirut, Edition: Fourth 1405 AH. - Sunan Abi Dawood, by Abu Dawood Sulayman ibn al-Ash'ath al-Sijistani al-Azdi (d. 275 AH), Publishing House:

Dar al-Fikr - Beirut, Investigation: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid 5.

- Sunan Al-Tirmidhi, Muhammad bin Isa bin Sawra, Al-Tirmidhi, Abu Isa (died: 279 AH), investigation and commentary: Ahmed Muhammad Shaker (Volumes 1, 2) and Muhammad Fuad Abdul-Baqi (Volume 3), and Ibrahim Atwa Awad (Volumes 4, 5), publisher: Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library and Printing Company - Egypt, Edition: Second, 1395 AH - 1975 AD, Number of parts: 5 parts.
- Sunan Al-Daraqutni, by Abu Al-Hasan Ali bin Omar Al-Daraqutni Al-Baghdadi (d. 385 AH), publishing house: Dar Al-Ma'rifah - Beirut - 1386 AH, investigation: Mr. Abdullah Hashim Yamani Al-Madani.
- Sunan Al-Darimi, by Abu Muhammad Abdullah bin Abdul Rahman Al-Darimi (d. 255 AH), Publishing House: Dar Al-Kitab Al-Arabi - Beirut - 1407, Edition: First, Edited by: Fawaz Ahmed Zamarli and Khaled Al-Sabaa Al-Ilmi.
- Biographies of the Nobles, by Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman Al-Dhahabi (d. 748 AH), Publishing House: Al-Risalah Foundation - Beirut, 9th edition 1413 AH, Edited by: Shuaib Al-Arnaout.
- The Tree of the Fragrant Light in the Classes of the Malikis, Author: Muhammad bin Muhammad bin Omar bin Ali bin Salem Makhlouf (died: 1360 AH), Commented on by: Abdul Majeed Khayali, Publisher:

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Lebanon, Edition: First, 1424 AH - 2003 AD, Number of Parts: 2.

- Al-Zarqani's explanation of Imam Malik's Muwatta, author: Muhammad bin Abdul-Baqi bin Yusuf Al-Zarqani Al-Masry Al-Azhari
- Explanation of the Problematic Hadiths, by Abu Jaafar Ahmad bin Muhammad bin Salamah Al-Tahawi (d. 321 AH), publishing house: Al-Risala Foundation - Beirut, edition: first 1408 AH - 1987 AD, investigation: Shuaib Al-Arnaout.
- Shams Al-Ulum and the Medicine of the Words of the Arabs from Wounds, Author: Nashwan bin Saeed Al-Himyari Al-Yemeni (died: 573 AH)
- Sahih Ibn Hibban, called Al-Taqasim and Anwa', arranged by Prince Alaa Al-Din Ali bin Balban bin Abdullah Al-Farisi (d. 739 AH) called "Al-Ihsan in Arranging Sahih Ibn Hibban" by Abu Hatim Muhammad bin Hibban bin Ahmad Al-Busti (d. 354 AH), Publishing House: Al-Risala Foundation - Beirut, Edition: Second - 1414 AH - 1993 AD, Edited by: Shuaib Al-Arna'ut.
- Sahih Al-Bukhari, by Abu Abdullah Muhammad bin Ismail Al-Bukhari Al-Ju'fi (d. 256 AH), Publishing House: Dar Ibn Kathir - Beirut, Edition: Third 1407 AH - 1987 AD, Investigation: Dr. Mustafa Dib Al-Bugha, and Indian edition.
- Sahih Muslim, by Abu Al-Hussein Muslim bin Al-Hajjaj Al-Qushayri Al-Naysaburi (d. 261 AH), Publishing

House: Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi - Beirut, Investigation: Muhammad Fuad Abdul Baqi.

- Umdat al-Ahkam al-Kubra, author: Abdul Ghani bin Abdul Wahid bin Ali bin Surur al-Maqdisi al-Jamaili al-Dimashqi al-Hanbali, Abu Muhammad, Taqi al-Din (died: 600 AH), researcher: Dr. Samir bin Amin al-Zuhairi, publisher: Maktabat al-Maarif for Publishing and Distribution, Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia, edition: first, 1430 AH - 2009 AD, number of parts: 1.
- Umdat al-Qari Sharh Sahih al-Bukhari, author: Abu Muhammad Mahmoud bin Ahmad bin Musa bin Ahmad bin Hussein al-Ghitabi al-Hanafi Badr al-Din al-Ayni (died: 855 AH), publisher: Dar Ihya al-Turath al-Arabi - Beirut, number of parts: 25 x 12.
- Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari, author: Ahmad bin Ali bin Hajar Abu al-Fadl al-Asqalani al-Shafi'i, publisher: Dar al-Ma'rifah - Beirut, 1379, number of its books, chapters and hadiths: Muhammad Fuad Abdul Baqi, edited, corrected and supervised its printing: Muhib Al-Din Al-Khatib, with the comments of the scholar: Abdul Aziz bin Abdullah bin Baz, number of parts: 13.
- Qafou Al-Athar fi Safwat Ulum Al-Athar, author: Muhammad bin Ibrahim bin Yusuf Al-Halabi Al-Qadiri Al-Tadhfi, Al-Hanafi Radhi Al-Din known as Ibn Al-Hanbali (died: 971 AH), researcher: Abdul Fattah Abu Ghuddah, publisher: Library of Islamic

Publications - Aleppo, edition: second, 1408 AH, number of parts: 1.

- Musnad Abi Dawood Al-Tayalisi, author: Abu Dawood Sulayman bin Dawood bin Al-Jaroud Al-Tayalisi Al-Basri (died: 204 AH), researcher: Dr. Muhammad bin Abdul Mohsen Al-Turki, publisher: Dar Hijr - Egypt, edition: first, 1419 AH - 1999 AD, number of parts: 4.
- Musnad of Imam Ahmad bin Hanbal, Author: Abu Abdullah Ahmad bin Muhammad bin Hanbal bin Hilal bin Asad Al-Shaibani (died: 241 AH), Investigator: Shuaib Al-Arnaout - Adel Murshid, and others, Supervision: Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, Publisher: Al-Risala Foundation, Edition: First, 1421 AH - 2001 AD. - Musnad Al-Hamidi, author: Abu Bakr Abdullah bin Al-Zubayr bin Isa bin Ubaid Allah Al-Qurashi Al-Asadi Al-Hamidi Al-Makki (died: 219 AH), its texts were verified and its hadiths were extracted by: Hassan Salim Asad Al-Darani, publisher: Dar Al-Saqa, Damascus - Syria, edition: first, 1996 AD, number of parts: 2.
- Mashariq Al-Anwar on the Sahih Al-Athar, author: Ayyad bin Musa bin Ayyad bin Amrun Al-Yahsabi Al-Sabti, Abu Al-Fadl (died: 544 AH), publishing house: Al-Maktaba Al-Atiqah and Dar Al-Turath, number of parts: 2.
- Dictionary of Contemporary Arabic Language, - author: Dr. Ahmed Mukhtar Abdul Hamid Omar (died: 1424

AH) with the help of a work team, publisher: Alam Al-Kutub, edition: first, 1429 AH - 2008 AD, number of parts: 4.

- Dictionary of Authors, Author: Omar Reda Kahala, Publisher: Al-Muthanna Library - Beirut, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi Beirut, Number of Parts: 15.
- Dictionary of Language Standards, Author: Ahmad bin Faris bin Zakariya Al-Razi, Abu Al-Hussein (died: 395 AH), Investigator: Abdul Salam Muhammad Harun, Publisher: Dar Al-Fikr, Year of Publication: 1399 AH - 1979 AD, Number of Parts: 6.
- Muwatta of Imam Malik narrated by Ibn Ziyad, Author: Malik bin Anas bin Malik bin Aamer Al-Asbahi Al-Madani (died: 179 AH), Investigator: Sheikh Muhammad Al-Shadhili Al-Naifer, Publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami, Edition: Fourth 1982, Number of Parts: 1.
- Muwatta' of Imam Malik bin Anas, narrated by Ibn Al-Qasim, author: Malik bin Anas bin Malik bin Aamer Al-Asbahi Al-Madani (died: 179 AH), researcher: Sayyid Muhammad bin Alawi bin Abbas Al-Maliki, publisher: Publications of the Cultural Complex, Abu Dhabi, edition: first 1425 AH, number of parts: 1.
- Muwatta' of Imam Malik, author: Malik bin Anas Abu Abdullah Al-Asbahi, (93 - 179) narrated by Abu Musab, researcher: Bashar - Mahmoud, publisher: Al-Risala Foundation, year of publication: 1412 AH, number of parts: 2.

- Abridgment of Hadith Sciences, Author: Abu al-Fida Ismail bin Omar bin Katheer al-Qurashi al-Basri then al-Dimashqi (died: 774 AH), Investigator: Ahmad Muhammad Shaker, Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, Edition: Second, Number of Parts: 1.
- Completion of the Teacher with Explanation of Sahih Muslim, Author: Ayyad bin Musa bin Ayyad bin Amrun al-Yahsabi al-Sabti, Abu al-Fadl (died: 544 AH), Investigator: Yahya Ismail, Publisher: Dar al-Wafa al-Mansoura, Egypt, Number of Parts: 8.
- Al-Badr al-Tamam, Explanation of Bulugh al-Maram, Author: al-Husayn bin Muhammad bin Saeed al-La'i, known as al-Maghribi (died: 1119 AH), Investigator: Ali bin Abdullah al-Zabin, Publisher: Dar Hijr, Edition: First, Vol. 1 - 2 (1414 AH - 1994 AD), Vol. 3 - 5 (1424 AH - 2003 AD), Vol. 6 - 10 (1428 AH - 2007 AD), Number of parts: 10.

Investigation: Taha Abdul Raouf Saad, Publisher: Library of Religious Culture - Cairo, Edition: First, 1424 AH - 2003 AD, Number of parts: 4.

Investigation of the Hadith of the Prophet (PBUH) in Al-Muwatta', Author: Abu Omar Yusuf bin Abdul-Barr Al-Namari Al-Andalusi (368 - 463 AH), Edited by: Faisal Yusuf Ahmed Al-Ali - Al-Tahir Al-Azharkhudhairy, Publisher: Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Kuwait Edition: First, 1433 AH - 2012 AD, Number of Parts: 1.

- Al-Fawa'id, Author: Abu Al-Qasim Tamam bin Muhammad bin Abdullah bin Jaafar bin Abdullah bin Al-Junaid Al-Bajali Al-Razi then Al-Dimashqi (died: 414 AH), Investigator: Hamdi Abdul-Majid Al-Salfi, Publisher: Al-Rushd Library - Riyadh, Edition: First, 1412, Number of Parts: 2.
- The Book of Al-Ain, Author: Abu Abdul-Rahman Al-Khalil bin Ahmed bin Amr bin Tamim Al-Farahidi Al-Basri (d. 170 AH)
- Uncovering the Covered Meanings and Words in Al-Muwatta, Author: Muhammad Al-Tahir bin Ashur (d. 1393 AH)
- Kawthar Al-Ma'ani Al-Darari in Uncovering the Secrets of Sahih Al-Bukhari, Author: Muhammad Al-Khadir bin Sayyid Abdullah bin Ahmad Al-Jakani Al-Shanqiti (d. 1354 AH), Publisher: Al-Risala Foundation, Beirut, Edition: First, 1415 AH - 1995 AD, Number of Parts: 14.

فهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
الملخص باللغة العربية	٤١١
الملخص باللغة الإنجليزية	٤١٢
المقدمة	٤١٣
أهمية الموضوع	٤١٥
أهداف الموضوع	٤١٥
أسباب اختياري للموضوع	٤١٦
الدراسات السابقة	٤١٦
الصعوبات التي واجهت الباحث	٤١٦
خطة البحث وطريقته	٤١٧
التمهيد	٤٢١
المبحث الأول: ترجمة ابن وضاح، وتعريف الحديث المدرج، وطريق معرفته	٤٢٣
المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ومولده، ونِسْبته، ورحلاته، وشيوخه، وتلاميذه.	٤٢٣
المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه، ومؤلفاته، ووفاته.	٤٢٤
المطلب الثالث: تعريف الحديث المدرج لغة واصطلاحًا.	٤٢٧
المطلب الرابع: أهم المؤلفات في الحديث المدرج، وطريق معرفته.	٤٣٠
المبحث الثاني: الأحاديث التي حكم عليها ابن وضّاح بالإدراج، وفيه مطالب:	٤٣٢
المطلب الأول: حديث أبي سعيد الخدري «إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ المُؤَذِّنُ».	٤٣٢
المطلب الثاني حديث ابن عمر « مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا – أَوْ شَقِيصًا – فِي مَمْلُوكٍ ».	٤٣٤

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث حديث أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِاليَمِينِ».	٤٣٧
المطلب الرابع حديث أبي هريرة: «يَوْمَ الجُمُعَةِ فِيهِ سَاعَةٌ، لاَ يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي».	٤٣٩
المطلب الخامس حديث أم سلمة:« أنها قَالَتْ، حِينَ ذُكِرَ الْإِزَارُ ».	٤٤٣
المطلب السادس حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَر: «مَا حَقُّ امرِىءٍ مُسْلِمٍ، لَهُ شَيءٌ يُوصَي فِيهِ».	٤٤٥
الخاتمــة، وفيها النتائج والتوصيات.	٤٤٧
جريدة المصادر والمراجع	٤٤٩
فهرس الموضوعات	٤٦٩